مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة 9669

الأربعاء، 26 حزيران/يونيه 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد سانغجين كيم	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاشييف
	إكوادور	السيد دوران ميدينا
	الجزائر	السيدة رمعون نور الدين
	سلوفينيا	السيد سلاميك
	سويسرا	السيد كاربنتر
	سيراليون	السيدة تانغبي
	الصين	السيد يوانتشو شو
	غيانا	السيدة هازلوود
	فرنسا	السيد ستريانو
	مالطة	السيدة ميكاليف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كريس
	موزامبيق	السيد كومانغا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد باين
	اليابان	السيد أونو

جدول الأعمال

الأطفال والنزاع المسلح

كيفية النهوض بمعاييرنا الجماعية صوب حماية الأطفال وإنهاء جميع الانتهاكات الجسيمة

تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح S/2024/384

رسالة مؤرخة 12 حزيران/يونيه 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة (S/2024/468)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

استُؤنِفت الجلسة الساعة 15/05.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات ستُنبه المتكلمين حتى يختتموا بياناتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد الشندويلي (مصر): تؤيد مصر بيان مجموعة الدول العربية الذي ستلقيه المملكة العربية السعودية الشقيقة. وتود أن تضيف عدة نقاط بالصفة الوطنية.

إذ ترحب مصر بانعقاد هذه الجلسة خاصة مع تزامنها مع الذكرى الخامسة والسبعين لاتفاقات جنيف والذكرى الخامسة والعشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن 1261 (1999) الذي جدد المطالبة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة وأدان بوضوح مختلف الانتهاكات ضدهم.

وبالرغم من هذه الوثائق الهامة وغيرها من الأدوات الدولية التي شكلت أساسا لالتزامات الدول بحماية الأطفال من ويلات النزاعات المسلحة، يضع تقرير الأمين العام (S/2024/384) أمامنا حقائق مفزعة إذ يشير إلى قيام الأمم المتحدة، بكل أسف، بتوثيق أكثر من 30 000 حالة من الانتهاكات ضد الأطفال في عام 2023.

يشهد العالم بأسره مواصلة إسرائيل حربها الغاشمة والمدمرة على قطاع غزة، وقد أسفرت عن استشهاد أكثر من 37 000 من المدنيين الفلسطينيين من بينهم 15 000 طفل فقدوا أرواحهم جراء حرب عدوانية أدت إلى نزوح وإصابة وفقدان عشرات الآلاف غيرهم من الأطفال، فضلا عمن يتم اعتقالهم في السجون الإسرائيلية.

ويشير التقرير إلى تعدد الانتهاكات المرتكبة ضدهم بين استهدافهم بالمنشآت التعليمية والصحية والتشويه الجسدي نتيجة لإطلاق الذخيرة ضد أطفال عزل، بالإضافة إلى آثار منع نفاذ المساعدات الإنسانية والغذائية، مما أدى إلى إعلان الأمم المتحدة أمس أن 96 في المائة من الفلسطينيين في القطاع يواجهون مستويات شديدة الخطورة من الجوع، بينما تشير تقديرات اليونيسيف إلى أن 9 أطفال من كل 10 في القطاع يواجهون فقرا غذائيا.

وفي هذا السياق، تود مصر تأكيد ما يلي:

أولا، تؤكد مصر، وإذ يحيي العالم الذكرى الخامسة والسبعين لاتفاقات جنيف والخامسة والعشرين لقراري مجلس الأمن 1261 (1999) و 1265 (1999) حول الأطفال في النزاعات المسلحة وحماية المدنيين في النزاعات، أن الثقة الدولية في عدالة النظام الدولي ومنظومة القوانين الدولية الإنسانية التي توافق عليها العالم لتجنب ويلات الحروب باتت تتعرض لاختبار حقيقي، وأنه على المجتمع الدولي أن ينهض لحماية هذه المنظومة وتطبيقها بصورة عادلة لا تتجزأ ولا تكيل بمكيالين من أجل حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، بمن في ذلك الأطفال.

ثانياً، تطالب مصر المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته بصورة جادة لمعالجة معضلة ازدواجية المعايير الواضحة في التعامل مع الأزمات الدولية وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وبقيام الأطراف الفاعلة بالضغط على إسرائيل لوقف حربها على قطاع غزة ورفع العقبات التي تفرضها أمام مرور المساعدات وعدم عرقلة جهود منظمات الأمم المتحدة للقيام بدورها، خاصة وكالة الأونروا، أو استهداف موظفيها وإلزامها فورا بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ووقف إطلاق النار بصورة شاملة وتجنيب المنطقة المزيد من التصعيد.

ثالثا، تؤكد مصر دعمها لمساعي تعزيز التعاون الدولي الرامي إلى ضمان احترام أحكام القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان ذات الصلة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. فيجب أن تكون المصلحة الفضلى للطفل أولوية في كافة الجهود الدولية المعنية وفقا لما نصت عليه الاتفاقية وأن يكون تنفيذ ما ورد من مختلف المواثيق الدولية من ضرورة نشأة الطفل في بيئة أسرية حاضنة هدفا دوليا لحماية الأطفال في حالات النزاعات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد كوريتش هرفاتينيتش (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد كرواتيا البيانين اللذين سيدلي بهما ممثل الاتحاد الأوروبي وممثل كندا باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وأود أيضاً أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أشكر جمهورية كوريا على عقد هذه المناقشة. وأتوجه بالشكر أيضاً للأمين العام السابق بان كي – مون والسيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والسيد تيد شيبان، نائب المدير التنفيذي لليونيسف، على أفكارهم القيمة. وأود أن أشكر بصفة خاصة مقدم إحاطة الأطفال على مشاطرته تجربته بشجاعة.

لقد تسبب توسع النزاعات المسلحة وتكثيفها المرتبط بالتآكل الواضح في احترام القانون الدولي الإنساني في إلحاق أضرار مدمرة بالأطفال، وتعريضهم بشكل متزايد لانتهاكات جسيمة، مع تجاهل تام لحقوقهم الإنسانية الأساسية. ويكشف تقرير الأمين العام (S/2024/384) عن مستويات مقلقة من قتل الأطفال وتشويههم ومن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع واختطاف الأطفال.

ومن المثير للقلق بصفة خاصة أن القوات الحكومية كانت من بين المرتكبين الرئيسيين للهجمات على المدارس والمستشفيات ومنع المساعدات الإنسانية. إننا ندين بشدة تلك الانتهاكات الخطيرة ونؤكد على أهمية اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع الجرائم الفظيعة. ومن ذلك المنطلق، سيكون من الحكمة الاستفادة بشكل أفضل من الأطر القائمة مثل المسؤولية عن الحماية. فيجب على جميع أطراف النزاع احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، نحث الدول التي لم تصدق بعد على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة على أن تفعل ذلك. وننوه كذلك بجهود الدول الأعضاء التي أقرت مبادئ والتزامات باريس ومبادئ فانكوفر وإعلان المدارس الآمنة والإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

إن الإفلات من العقاب – كما تم تسليط الضوء عليه أمس في الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي عُقد برئاسة كرواتيا – يؤدي إلى مزيد من تصعيد العنف ويوسع فجوات الثقة القائمة. لا يمكن أن تمر الجرائم التي تنطوي على انتهاكات ضد الأطفال، وخاصة الجرائم الفظيعة من دون عقاب. إننا ندعو جميع الدول إلى ضمان التنفيذ الكامل لتدابير المساءلة والتعاون مع آليات العدالة الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.

ومنع النزاعات بالتأكيد أحد أكثر الاستراتيجيات فعالية للحفاظ على السلام. وفي ذلك الصدد، يمكن للجنة بناء السلام أن تضطلع بدور مهم، بما في ذلك من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ودعم البلدان في وضع وتنفيذ خطط وطنية لحماية الطفل. كما إن نشر البعثات المدنية ذات البصمة الخفيفة يمكن أن يساعد في عمليات الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام أو منع البلدان الهشة من الانزلاق إلى النزاعات في المقام الأول. ويتيح لنا استعراض هيكل بناء السلام العام المقبل فرصة لمواصلة استكشاف تلك الإمكانية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شزيرسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر بولندا جمهورية كوريا على عقد هذه المناقشة ومقدمي الإحاطات على إسهاماتهم.

ونؤيد البيانات التي ستلقى باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

وبوصفنا من مؤيدي اتفاقية حقوق الطفل، ننظر إلى حماية الأطفال وضمان رفاههم كأولويات عالمية للمجتمع الدولي. ويسعدنا أن نرى تزايد أهمية هذا الموضوع في الأمم المتحدة وكذلك في سياق النهج الاستراتيجي للتحديات المستقبلية والمفاوضات الجارية بشأن ميثاق المستقبل.

غير أنه يساورنا قلق بالغ من أن حالة الأطفال في النزاعات المسلحة تتدهور بشكل كبير، لا سيما في أوكرانيا وقطاع غزة وبعض المناطق في أفريقيا. فنحن نرى البنية التحتية المدنية تستهدف وإيصال

المساعدات الإنسانية يقيد أو يمنع. وذلك انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني. وكل انتهاك من هذا القبيل خطوة خطيرة نحو عالم بلا قواعد ومبادئ. فيجب علينا كمجتمع عالمي أن نبذل قصارى جهدنا لوقف تلك العملية ومحاسبة الجناة.

وكما علمنا من تقرير الأمين العام (S/2024/384)، في عام 2023، تم تحديد أكبر عدد من حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. ولئن كانت بولندا تؤيد بشكل كامل حق إسرائيل في الدفاع عن النفس وتدين هجمات حماس واحتجازها للرهائن، فإننا نكرر باستمرار دعوتنا لاحترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ولا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن نصف سكان غزة يتألفون من الأطفال وأن وضعهم مزرٍ بسبب محدودية وصول المساعدات الإنسانية بشكل كبير. ونأسف لإدراج القوات المسلحة الإسرائيلية للمرة الأولى على قائمة العار للأطراف المتحاربة التي ترتكب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. ونحث الحكومة الإسرائيلية على أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار.

وفي أوكرانيا، تواصل روسيا ممارستها المشينة المتمثلة في التهجير القسري للأطفال الأوكرانيين. وذلك ينتهك اتفاقية جنيف الرابعة واتفاقية الإبادة الجماعية واتفاقية حقوق الطفل.

ونشير إلى أن تقرير 2023 لا يزال يدرج القوات المسلحة الروسية والجماعات المسلحة التابعة لها ضمن الأطراف التي ترتكب انتهاكات جسيمة. إننا ندعو المجتمع الدولي إلى الانضمام إلى المبادرات الأوكرانية التي تهدف إلى تسهيل عودة الأطفال الأوكرانيين إلى ديارهم، مثل مبادرة إعادة الأطفال إلى أوكرانيا، وصيغة السلام. كما نرحب بتركيز التقرير على أوجه الضعف التي يواجهها الأطفال ذوو الإعاقة في مناطق النزاع. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة لصدور القرار 2475 (2019) الذي يؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير شاملة لحماية هؤلاء الأطفال ودعمهم. وتأمل بولندا، بصفتها أحد مقدمي القرار وأحد المشاركين في إعداده، أن يواصل الأمين العام معالجة وضعهم في تقاريره المقبلة.

وتدعم بولندا جهود الأمم المتحدة التي تركز على الأطفال، كما يتضح من إسهاماتها الطوعية في السنوات الماضية. وفي عام 2024، دعمنا بالفعل برنامج الأغذية العالمي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وقدمنا مساعدات طبية إضافية للمستشفيات المصرية التي تعالج المرضى من غزة وتبرعنا بمظلات للأردن من أجل عمليات الإنزال الجوي الإنسانية إلى غزة. وعلاوة على ذلك، ساهمنا في خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين في السودان التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً لأولئك الذين أجبروا على الفرار إلى البلدان المجاورة.

وتدعم بولندا مواصلة النهوض بجدول أعمال الأطفال والنزاعات المسلحة. كما إننا ندعم مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام في دعوته لإقرار وتنفيذ المعايير والقواعد الدولية، مثل القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة ومبادئ فانكوفر وإعلان المدارس الآمنة. كما إننا نعتمد على التنسيق الجيد داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى الملتزمة بحماية الأطفال.

وفي الختام، لا يمكن للمجتمع الدولي ولا ينبغي له أن يقبل الأرقام الواردة في تقرير هذا العام. فالطريقة التي نتعامل بها مع الأطفال اليوم تحدد العالم الذي سنعيش فيه لعقود قادمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أشكر وفد جمهورية كوريا ورئاستها على تنظيم هذه المناقشة السنوية بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة. كما نشكر الأمين العام السابق بان كي مون، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ونائب المدير التنفيذي للعمل الإنساني وعمليات الإمداد في اليونيسف وغيرهم من مقدمي الإحاطات على بياناتهم الثاقبة والعميقة.

تردد باكستان القلق البالغ الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره الأخير (S/2024/384)، الذي يعرض بالتفصيل 990 32 انتهاكا

جسيما تم التحقق منه ضد الأطفال. فقد شهد العالم، في عام 2023، تصاعدًا غير مسبوق في العنف ضد الأطفال في حرب غزة. ووفقًا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تضاعف عدد الأطفال الذين قُتلوا في النزاعات المسلحة الدولية ثلاث مرات في عام 2023.

إن الأطفال الذين يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي معرضون بشكل خاص لانتهاكات حقوق الإنسان والعنف. والفشل الأكثر وضوحاً واستمراراً في التقرير السنوي ويقف مثالاً على ازدواجية المعايير هو إغفاله الانتقائي لبعض الحالات، وأهمها أطفال فلسطين. فقد تطلّب الأمر مقتل 14 000 طفل في حرب غزة حتى تدرج إسرائيل في قائمة التقرير. وفي نفس الوقت، أغفلت محنة الأطفال في جامو وكشمير التي تحتلها الهند والتي وردت في تقارير سابقة، على الرغم من معاناتهم المستمرة تحت الاحتلال الأجنبي. وقد نشأت أجيال من الأطفال الكشميريين في خضم الخوف والعنف والقمع في ظل الاحتلال الأجنبي. وتفاقمت الأزمة الإنسانية للأطفال في كشمير التي تحتلها الهند بشكل كبير بعد الإجراءات الأحادية التي اتخذتها الهند في 5 آب/أغسطس 2019 لتعزيز احتلالها غير القانوني لجامو وكشمير. إننا نتذكر بوضوح الصورة المؤلمة لطفل كشميري يبلغ من العمر ثلاث سنوات وهو جالس مصدومًا بجانب الجثة الهامدة لجده الذي قتله جندي هندي لتوه. نتذكر هبة البالغة من العمر 18 شهراً، والتي تمزقت عيناها بسبب طلقات بنادق الخرطوش التي أطلقتها قوات الأمن داخل منزلها في قرية كابران في كشمير.

وقد طلب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والعديد من المقررين الخاصين التابعين لمجلس حقوق الإنسان الوصول إلى جامو وكشمير التي تحتلها الهند من أجل التحقيق في التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. لم يمنح أي منهم إمكانية هذا الوصول. وأود أن أستفسر من الممثلة الخاصة عما إذا كانت قد تمكنت من الذهاب إلى كشمير التي تحتلها الهند أثناء زيارتها للهند. ينبغي على الممثلة الخاصة أن تحقق في أماكن وجود وأحوال 13 000 شاب كشميري تم على نطاق واسع الإبلاغ عن "اعتقالهم" واحتجازهم من قبل قوات الاحتلال بعد 5 أغسطس/آب 2019.

كما أفادت التقارير بأن العديد منهم تعرضوا للتعذيب من أجل انتزاع اعترافات منهم وردعهم وعائلاتهم عن الانضمام إلى النضال الكشميري من أجل التحرير.

في عام 2022، قدمت باكستان إلى الأمم المتحدة ملفاً شاملاً عن 3 432 حالة تنطوي على جرائم حرب، بما في ذلك جرائم ضد النساء والأطفال، ارتكبها كبار ضباط قوات الاحتلال الهندية. هذه الانتهاكات تؤكدها أدلة سمعية ومرئية. من بينها حالات عديدة من الجرائم المرتكبة ضد الأطفال الكشميريين. وسيقدم وفد بلدي تلك الحالات إلى الممثلة الخاصة لإدراجها على النحو المناسب في التقارير المقبلة.

لقد حثّ تقرير الأمين العام في العام الماضي (S/2023/363) الهند عن حق على تنفيذ تدابير تشمل حظر استخدام القوة المميتة وغير المميتة ضد الأطفال، وإنهاء استخدام بنادق الخرطوش ومنع جميع أشكال سوء معاملة الأطفال المحتجزين، وحماية الأطفال من الجرائم الجنسية. إننا نحض بقوة على مواصلة تقديم التقارير عن جامو وكشمير، التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني، حيث ترتكب بصورة مأساوية انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأطفال بشكل روتيني.

وتؤيد باكستان ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام لمعالجة حالات الأطفال في النزاعات المسلحة. لكننا نعتقد أنه يجب احترام المعايير القانونية لولايتها، أي الإبلاغ عن حالات الأطفال في النزاعات المسلحة، بشكل صارم. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يذكر أن الإشارات إلى باكستان في تقارير الأمين العام تقع خارج نطاق ولاية الممثلة الخاصة.

إن باكستان، باعتبارها واحدة من أوائل الموقعين على اتفاقية حقوق الطفل، ملتزمة تماماً بتنفيذ أحكامها. لقد اعتمدنا تدابير قانونية وسياسية وتشغيلية واسعة النطاق لحماية الأطفال. في العام الماضي، أنشأت باكستان لجنة وطنية معنية بحماية الطفل وعيّنت مسؤول اتصال وطني. أيدت باكستان مبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال. وعلى الرغم من موقفنا المبدئي بشأن ولاية الممثلة الخاصة، إلا أننا سنواصل العمل مع مكتبها لزيادة تعزيز حماية

الأطفال في باكستان، بما يتماشى مع إطار عملنا الوطني والتزاماتنا الدولية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد آربيتر (كندا) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

نرحب بالمناقشة المفتوحة اليوم، التي نظمتها جمهورية كوريا، ونشكر المتكلمين على بياناتهم. نود أن نعرب عن تقديرنا البالغ لعمل الممثلة الخاصة للأمين العام ومكتبها واليونيسيف وإدارة عمليات السلام وجميع الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل في إطار الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

وتعرب مجموعة الأصدقاء عن قلقها الشديد إزاء حجم ونطاق الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، كما هو معروض في التقرير السنوي للأمين العام (S/2024/384). نحن قلقون بشكل خاص من زيادة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في عام 2023. إن العدد الإجمالي للانتهاكات الجسيمة الواردة في التقرير هو أعلى عدد سجلته الأمم المتحدة على الإطلاق. إن الزيادات المذهلة في الانتهاكات الجسيمة التي تم التحقق منها في بعض الحالات المثيرة للقلق في التقرير تبعث على بالغ الانزعاج، ونحن نشعر بالفزع من الآثار المدمرة على الأطفال في جميع الحالات التي تناولها التقرير.

ونحيط علما بقرارات الإدراج المذكورة في مرفقات التقرير وبالمعايير التي تستند إليها تلك القرارات، كما صاغها الأمين العام. وتدعو مجموعة الأصدقاء جميع الأطراف المدرجة في المرفقات إلى القيام فوراً بوضع وتنفيذ خطط عمل وغيرها من التدابير الملموسة والمحددة زمنياً لتعزيز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. إن كانت هذه التدابير موجودة بالفعل، فإننا نطلب أن يتم تنفيذها بشكل كامل وفعال من قبل الأطراف المدرجة في القائمة.

على مر الزمن، ساعد تطبيق تدابير ملموسة ومحددة زمنياً على الحد من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في العديد من الحالات المثيرة للقلق وأدى إلى تغييرات إيجابية ملموسة في حياة الأطفال. وهذا دليل على الأثر الإيجابي لهذه الولاية عندما يتم الالتزام بتنفيذها.

(تكلم بالإنكليزية)

لتعزيز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، تود مجموعة الأصدقاء تقديم خمس توصيات.

أولاً، نحث جميع أطراف النزاع المسلح على الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي حقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، والقواعد والمعايير الدولية لحماية الأطفال.

ثانياً، ندعو إلى المساءلة الكاملة عن جميع الانتهاكات الجسيمة من خلال آليات العدالة الوطنية والدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية.

ثالثاً، نشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، والنظر في تأييد وتنفيذ الصكوك العملية لحماية الطفل، مثل إعلان المدارس الآمنة، والقواعد والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، والتزامات باريس لحماية الأطفال من تجنيدهم أو استخدامهم بشكل غير مشروع من جانب قوات مسلحة أو جماعات مسلحة، ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال.

رابعاً، نشدد على أهمية توفير الموارد الكافية للمتخصصين في مجال حماية الطفل وأنشطتهم على نطاق آليات الأمم المتحدة وعملياتها. ونحن ندعو إلى تقديم دعم أكبر للتنفيذ الكامل والفعال لولايات حماية الطفل من قبل عمليات الأمم المتحدة للسلام، بما في ذلك في السياقات التي قد تكون فيها هذه العمليات في مرحلة انتقالية.

خامساً، نشجع أعضاء مجلس الأمن على المتابعة المنهجية للاستنتاجات التي اعتمدها فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ونشكر مالطة على جهودها كرئيس للفريق العامل، ونحن على استعداد لدعم الفريق العامل في هذا الجهد.

وفي الختام، تود مجموعة الأصدقاء أن تؤكد من جديد التزامها بالتنفيذ الكامل لولاية وخطة الأطفال والنزاع المسلح، وكذلك دعمها الكامل لآلية الرصد والإبلاغ. وندعو الأمين العام والممثلة الخاصة إلى مواصلة التمسك باستقلالية وحيادية ومصداقية الأدوات المتاحة لهما لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. إن النظام الذي بنيناه معاً لتوفير حماية أفضل للأطفال في النزاعات المسلحة نظام قوي. وتقف مجموعة الأصدقاء على أهبة الاستعداد لكفالة أن يظل قويا قدر الإمكان في المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد ناصر (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب إندونيسيا عن تقديرها لجمهورية كوريا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ونشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم.

للأسف، تنعقد جلستنا اليوم في سياق فترة حالكة حقًا من التاريخ. تتكشف فصول الإبادة الجماعية في غزة، والأطفال هم الضحايا الرئيسيون. وكما جاء في تقرير الأمين العام (S/2024/384)، يواجه الأطفال الفلسطينيون حالة غير مسبوقة من حيث نطاق وشدة الانتهاكات الجسيمة والظلم البين. لقد قُتل حتى الآن أكثر من 15 000 طفل فلسطيني وفقد أكثر من 21 000.

إن ما يحدث في غزة، للأطفال خاصة، عمل غير إنساني. وفي هذه المرحلة، وإن كان من المؤلم أن نقول ذلك، ربما يكون الأطفال الذين لقوا حتفهم هم الأوفر حظاً، لأن من نجوا من الموت لا يزالون في جحيم لا يطاق، ويعيش الكثير منهم بلا عائلات، في حين يبدو بقية العالم والمجلس عاجزين عن مساعدتهم. ومما يؤسف له أن العديد من الأطفال في ميانمار والسودان وغيرها من النزاعات حول العالم يواجهون نفس المعاناة.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يواصل التقاعس عن معالجة النزاعات وتسويتها نظراً لتأثيرها الخطير على الأطفال. وسيؤدي تقاعس المجلس إلى حبس أجيال من الأطفال في حلقة مفرغة من الكراهية والعنف. إن ذلك، بكل بساطة، حكم بالإعدام على الأجيال القادمة. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على ما يلي.

أولاً، يعتبر العنف ضد الأطفال في النزاعات المسلحة من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان. وللأسف، تتوقف حقوق الإنسان غالبا على وجهة نظر المرء، ويبدو أن كثيرا من الناس غضوا الطرف عن حق الأطفال الفلسطينيين في الحياة. ويجب أن نكف عن الكيل بمكيالين في حماية الأطفال من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وعلينا أت نمارس ضغطا شديدا وأن نتخذ إجراءات لوقف استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان ووقف الهجمات العشوائية ضد المدنيين والبنية التحتية الحيوية.

ثانياً، يجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع ودون عوائق في غزة ومناطق النزاع الأخرى. ويكتسي التعاون والتفاعل مع المنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة في المجال العمل الإنساني أهمية كبيرة. وفي منطقتنا، تواصل إندونيسيا دعم تعزيز التعاون بين بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في صمان وصول المساعدة الإنسانية، بما في ذلك المساعدة للأطفال في ميانمار.

ثالثاً، يجب على المجلس أن يترجم الالتزام إلى إجراءات ملموسة. وترحب إندونيسيا بجهود الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وندعو الفريق العامل إلى وضع توصيات عملية المنحى تكفل مساعدة الأطفال وحمايتهم بفعالية في النزاعات المسلحة، لا سيما في غزة. وستكون قدرتها على القيام بذلك اختباراً حاسما لمعرفة ما إذا كانت جلستنا اليوم تحدث تغييراً.

أخيراً، نرحب بتوصية الأمين العام بضمان إدراج أحكام لحماية الطفل في جميع الولايات ذات الصلة لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. إن كفالة الدعم اللازم للموارد والقدرات هي أساس فعالية التنفيذ. فلنكفل حق جميع الأطفال، في كل مكان، في العيش بسلام وكرامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلغاريا.

السيدة ستويفا (بلغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد بلغاريا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي، والبيان الذي سيدلي به ممثل

كندا باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وأود أن أضيف بضع نقاط ذات أولوية بالنسبة لبلدي.

أود في البداية أن أعرب، سيدي الرئيسي، عن تقديري لعملكم المتميز أنتم وجمهورية كوريا في المناقشة المفتوحة لهذا العام. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات على العروض التي قدموها – فقد كانت عروضا واقعية ومؤلمة.

وأؤكد من جديد دعم بلغاريا الثابت للولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح ولعمل الممثلة الخاصة للأمين العام فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر. إن التقرير الأخير للأمين العام (S/2024/384) بسلط الضوء على تزايد إلحاح هذه المشكلة. فعدد الأطفال المتضررين من النزاع المسلح يثير قلقا بالغا. وارتفع ارتفاعا كبيرا بنسبة 21 في المائة منذ عام 2022، حيث بلغ عدد الانتهاكات الجسيمة 990 32 حالة في عام 2023. وهذه الزيادة، لا سيما الزيادة في عمليات القتل والتشويه بنسبة 35 في المائة، تسلط الضوء على التجاهل الشديد لحقوق الأطفال، مع وقوع حوادث كبيرة في إسرائيل وغزة وبوركينا فاسو وميانمار والصومال والسودان وسوريا وأوكرانيا، على سبيل المثال لا الحصر. وتؤيد بلغاريا بقوة خطط العمل الخاصة بالأطفال والنزاع المسلح وتحث جميع أطراف النزاعات المسلحة على تنفيذها بالكامل.

منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، عندما شنت حماس هجوما واسع النطاق على إسرائيل، أعقبه رد عسكري إسرائيلي في غزة، تحققت الأمم المتحدة من 009 8 من الانتهاكات الجسيمة التي تضرر منها 247 4 من الأطفال الفلسطينيين و 113 من الأطفال الإسرائيليين. ففقد كل روح من أرواح الشباب يعني خسارة كبيرة، ولا مبرر له. وندعو إلى التنفيذ العاجل والكامل للقرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2735 (2024).

لقد تحققت الأمم المتحدة أيضا من 938 انتهاكا جسيما ضد 543 طفلاً في أوكرانيا، بما في ذلك حوادث قتل وتشويه والاحتجاز واختطاف وهجمات على المدارس والمستشفيات، نسبت أساسا إلى المعتدين الروس. وإضافة إلى ذلك، اختطفت القوات الروسية والجماعات التابعة لها 122 طفلاً. ولا تزال بلغاريا ثابتة في إدانتها للعدوان الروسي غير المبرر وغير القانوني على أوكرانيا، وتكرر دعوتها للاتحاد الروسي إلى ضمان العودة الفورية لجميع الأطفال الأوكرانيين المختطفين.

ونشعر بقلق بالغ إزاء آثار هذه النزاعات على الأطفال ونتابع بقلق الحالة في السودان وهايتي وأفغانستان، حيث يتضرر الأطفال بشدة أيضاً. وتدعو بلغاريا جميع الأطراف إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات، وإلى تنفيذ البروتوكولات المتعلقة بتسليم الأطفال إلى الجهات المدنية المعنية بحماية الطفل، وعدم استخدام المدارس والمستشفيات لأغراض عسكرية، ودعم إعلان المدارس الآمنة. ونشجع على الانضمام إلى مبادئ فانكوفر، والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وتنفيذ مبادئ باريس. وعلى الأطراف أيضا أن تمتنع عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان في جميع الأوقات وأن تؤيد الإعلان السياسي ذي الصلة.

في الختام، يجب أن نضمن عدم التسامح إطلاقاً مع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ويجب محاسبة مرتكبيها. وتعيد بلغاريا تأكيد التزامها بحماية الأطفال في النزاع المسلح وتشدد على الدور الحاسم الذي يؤديه التعليم في منع القوات المسلحة من تجنيدهم واستخدامهم.

وأود أن أختم بياني بكلمات نيلسون مانديلا التي تذكرنا بأنه ”لا توجد علامة أدل على روح مجتمع ما من الطريقة التي يعامل بها أطفاله“. ومن واجبنا أن نحرص على معاملتهم معاملة سليمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر جمهورية كوريا على عقد هذه المناقشة المهمة، كما نشكر الممثلة الخاصة، ونائب المديرة التنفيذية لليونيسيف، والأمين العام السابق بان كي – مون، باسم مجلس الحكماء، والطفل الكونغولي الذي قدم إحاطة على إسهاماتهم القيمة وجهودهم الدؤوبة.

نشيد بالتقدم المحرز في مجال حماية الطفل في بعض السياقات. غير أن النتائج والاتجاهات الواردة في تقرير الأمين العام الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384) مثيرة للقلق ومفجعة. ونعرب عن استيائنا لازدياد انتهاكات الجماعات المسلحة ضد الأطفال رغم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمنع التهديدات التي يتعرض لها الأطفال. وندين هذه الأفعال الصارخة التي تنم عن ازدراء الإنسانية.

وينبغي أن يفرض المجلس جزاءات شديدة على مقترفي الهجمات العشوائية على المستشفيات والمدارس، والهجمات المباشرة على المدنيين بالأسلحة المتفجرة، والألغام الأرضية والأسلحة الكيميائية التي تقتل آلاف الأطفال. وفي هذا الصدد، فإن عدم وصول المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجات الأطفال يشكل أيضا مصدر قلق بالغ. ونحث جميع أطراف النزاعات على السماح بالمساعدات الإنسانية وتيسيرها، وفقاً للقانون الدولي.

ولذلك سنواصل الدعوة إلى منع نشوب النزاعات، والإنذار المبكر، ومسؤولية الحماية، ونزع السلاح، ووقف إطلاق النار، والوساطة، وإجراء محادثات سلام بحسن نية تعطي الأولوية لحماية الأطفال. ونرى أن من الأهمية بمكان وضع وتنفيذ نهج شاملة تربط السلام والأمن بحقوق الإنسان. كما أن إمكانية اللجوء إلى العدالة؛ وضمان المساءلة؛ كما أن تعزيز الحقيقة والجبر وضمانات عدم التكرار أمور ذات أهمية حيوية في مكافحة الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنعها.

ندعو إلى الحفاظ على قدرات حماية الطفل وآليات الرصد والإبلاغ بعد انسحاب عمليات حفظ السلام تجنباً لزيادة أوجه الضعف والمخاطر، وبالتالي، الانتهاكات الجسيمة.

وقبل أن أختتم بياني، ندعو الدول التي لم تصدق بعد على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة إلى النظر في التصديق عليه وإلى إقرار وتنفيذ إعلان المدارس الآمنة والإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، وولاية الممثلة الخاصة والخطة الجديدة للسلام. ونأمل أن يضاعف مجلس الأمن جهوده من منظور جنساني، وأن يتخذ موقفاً مشتركاً يتمثل في عدم التسامح إطلاقاً مع الانتهاكات الجسيمة وتخصيص الموارد اللازمة لحماية الأطفال ومنع نشوب النزاعات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد بريتر هوفر (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر النمسا جمهورية كوريا على عقد هذه المناقشة المفتوحة وتؤيد البيانين اللذين سيدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. ويكتسي موضوع اليوم، وهو كيفية النهوض بمعاييرنا الجماعية لحماية الأطفال وإنهاء جميع الانتهاكات الجسيمة في النزاعات المسلحة، أهمية قصوى بالنسبة للنمسا، ونود أن نشكركم سيدي الرئيس على إتاحة هذه الفرصة لنا.

إن الأطفال يقاسون معاناة تفوق الوصف خلال النزاعات المسلحة، إذ يصابون أو يقتلون في الهجمات أو يفقدون عائلاتهم وأحبائهم المسؤولين عن تلبية احتياجاتهم اليومية. ونشكر الأمين العام على تقريره (S/2023/363) ونشيد بعمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر. ونشعر بانزعاج شديد إزاء زيادة العنف ضد الأطفال في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم زيادة كبيرة بلغت 35 في المائة مقارنة بأرقام العام السابق. فالعدد المتزايد من الأطفال الذين يُقتلون أو يتعرضون للتشويه يخلف لدى العائلات خسارة لا يمكن تعويضها أبداً، ويترك في نفوس الأطفال وأبدانهم ندوبا مدى الحياة. والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتُكبت في عام 2023، والتي تم التحقق والتي بلغ عددها 700 30 وتضرر منها ما يقرب من 600 22 طفل في جميع أنحاء العالم، تشكل رقما مروعا. ويجب ألا ننسى أن هؤلاء الأطفال ليسوا مجرد إحصاءات، بل هم أفراد لديهم آمال وأحلام وحقوق وكرامة إنسانية. ومما يثير القلق بوجه خاص الزيادة الحادة في حوادث الانتهاك الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وتعيد النمسا تأكيد التزامها القوي بتنفيذ مزيد من التدابير الملموسة لحماية الأطفال وجميع المدنيين أثناء النزاعات.

من الواضح بالنسبة للنمسا أن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة ليست خياراً بل ضرورة حتمية. وندعو جميع الدول الأعضاء، وبخاصة أطراف النزاعات المسلحة، إلى احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني والالتزامات في مجال حقوق الإنسان، وكذلك المعايير الدولية لحماية الطفل، مثل اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري. ويجب تقديم المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال إلى العدالة بإجراء تحقيقات فورية، إذ لا يمكن لأي خلاف سياسي أو نزاع أن يضفي الشرعية على انتهاك معايير حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وتؤكد النمسا من جديد دعمها الكامل والثابت للمحكمة الجنائية الدولية.

لدى الكثير منا في هذه القاعة أطفال وباعتبارنا آباء وأمهات، فإن فكرة تعرض أطفالنا للأذى هي أسوأ كابوس يمكن أن نواجهه. ويذكرنا هذا التفاهم بإنسانيتنا المشتركة وينبغي أن يقوي إرادتنا لحماية جميع الأطفال من أهوال النزاع المسلح. وتقع على عاتقنا جميعا مسؤولية ضمان حماية الأطفال واحترام حقوقهم. وأود أن أقول بكل وضوح إن كل انتهاك انتهاك لا يطاق. والنمسا على استعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى حماية الأطفال في مناطق النزاع، بحيث تكون حماية الأطفال في النزاعات المسلحة قد تحسنت بشكل كبير عندما نلتقي مرة أخرى العام المقبل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليونان.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر جمهورية كوريا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وأشكر المتكلمين على إحاطاتهم الشاملة.

تؤيد اليونان البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، والبيان الذي أدلت به مجموعةالأصدقاء المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وتود أن تضيف ما يلي بصفتها الوطنية.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أخص بالشكر الأمين العام الثامن، معالي السيد بان كي مون، على مساهماته القيّمة في الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، نظراً لأن ولايته كأمين عام تزامنت مع الفترة الثانية التطلعية والمثمرة للغاية من تطور الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، التي أبرزت مبادرات مثل إعلان المدارس الآمنة.

كما سمعنا اليوم، اشتد العنف ضد الأطفال في حالات النزاع ووصل إلى مستويات خطيرة خلال السنوات القليلة الماضية. وفي الواقع، يفيد أحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384)، في عام 2023، بأن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال قد ازدادت بنسبة 21 في المائة. وكما ذكرت الممثلة الخاصة في وقت سابق هذا الصباح، لا يوجد عذر لإيذاء الأطفال. وتدين اليونان هذا الانتهاكات إدانة قاطعة، لا سيما القتل والتشويه، والحرمان من المساعدة الإنسانية والهجمات على المدارس والمستشفيات في مناطق النزاع، التي تحرم الأطفال من حقهم في التعليم والرعاية الصحية وتعرضهم لمخاطر متزايدة من الانتهاكات الجسيمة الأخرى، مثل الاختطاف والعنف الجنسي. والواقع أنه لا يمكن لأحد أن ينكر أن الجنس يؤدي دورا رئيسيا في تعرض الأطفال للانتهاكات الجسيمة. فالاعتداءات على التعليم وأعمال العنف الجنسي تؤثر تأثيرا مباشرا غير متناسب على الفتيات، إضافة إلى عواقبها المدمرة على مجتمعاتهن بشكل عام. ولا يمكن التسامح مع هذه الانتهاكات التي تُرتكب في تجاهل تام للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

لذلك تدعو اليونان جميع أطراف النزاع إلى إتاحة وصول موظفي الإغاثة على نحو سريع وآمن دون عوائق وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع الأطفال في الوقت المناسب، بغض النظر عن أعمارهم أو جنسهم أو إعاقتهم أو خصائص تنوعهم. وعلاوةً على ذلك، نؤكد على ضرورة حماية المدنيين، من النساء والأطفال والفتيات والفتيان، وكذلك البنية التحتية المدنية، من المستشفيات والمدارس، والعاملين فيها. وأخيراً وليس آخراً، من الأهمية بمكان إدماج جميع الأحكام المتعلقة بحماية الطفل في ولايات بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة، خاصة خلال مراحل انتقال البعثات.

في الختام، أود أن أشكر الأمين العام وممثلته الخاصة السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر ومكتبها على تفانيهم في حماية الأطفال في

حالات النزاع. وتود اليونان، بصفتها عضوا جديدا في مجلس الأمن، أن تؤكد من جديد التزامها الكامل بدعم الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، في إطار عضويتنا المقبلة في مجلس الأمن وبما يتماشى ويتسق تماما مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فرانسا دانيز (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات على آرائهم وتقييماتهم المهمة.

تشعر البرازيل بقلق بالغ إزاء النتائج التي خلص إليها أحدث تقرير سنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384). فلا يمكن أن يعتبر ارتفاع عدد الانتهاكات الجسيمة بنسبة 21 في المائة أمراً طبيعياً. ويجب اتخاذ تدابير ملموسة وعاجلة. وترحب البرازيل بمناقشة اليوم، التي اقترحتها جمهورية كوريا، لأنها تركز على الخطوات العملية لعكس هذا الاتجاه. وليست أسباب هذا الارتفاع مجهولة. ومن بعض الأسباب المذكورة في تقرير الأمين العام اتساع رقعة النزاعات واستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وقد تجاوز عدد الضحايا المدنيين على عدد الضحايا العسكريين منذ فترة طويلة. فقد أصبحوا أهدافا لهجمات متعمدة في مناطق النزاع.

ونشهد تجاهلاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي ظل هذه الظروف، يجب ألا نكتفي بتعزيز حياد المساعدة الإنسانية ونزاهتها واستقلالها فحسب، بل يجب أن نتساءل أيضاً كيف نحمل أطراف النزاع على إدراك أن العمل الإنساني يعتمد على هذه المبادئ بالذات لتنفيذ أنشطته. ويجب أن تدرك أطراف النزاع أن منع وصول المساعدات الإنسانية يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي الإنساني. يجب أن يكون واضحا أن تجويع المدنيين لتحقيق أهداف عسكرية يعد جريمة حرب.

وعلاوة على ذلك، من المروع بصفة خاصة إعطاء الأولوية للمكاسب العسكرية عندما يؤثر ذلك على فئة ضعيفة بطبيعتها، مثل الأطفال. وليس من الضروري أن يكون الأمر كذلك. فخطط العمل التي تفاوضت عليها الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح مع أطراف النزاع دليل على أن من الممكن التحلي بحد أدنى من اللياقة، حتى في خضم الأعمال العدائية. تشيد البرازيل بالممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتر على عملها الرائع وعلى شجاعتها في التواصل مع جميع أطراف النزاع في ظروف خطيرة. يجب علينا أن نزود مكتبها بالموارد الكافية وأن ندعم بشكل كامل جهودها في التعامل مع الأطراف في البلدان المتأثرة بالنزاعات من أجل حماية المصالح الفضلى للأطفال.

ويجب أن نضمن أيضًا ألا تؤدي عمليات الانتقال والخفض التدريجي إلى ضعف حماية الأطفال عندما تكون هناك مخاطر على سلامتهم. ويجب ألا يهمل مجلس الأمن هذه الحاجة عندما يعيد تقييم ولايات بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وفي هذا الإطار، يجب توجيه ما يكفي من الموارد نحو الحفاظ على حماية الطفل وأنشطة الرصد الخاصة به.

لا يسعني أن أختتم بدون أن أعرب عن بالغ قلق البرازيل إزاء الحالة المستمرة في غزة. كان الصراع في المنطقة وحده مسؤولاً عن حوالي ربع الانتهاكات الجسيمة التي تم التحقق منها في العام الماضي، والتي أثرت على أكثر من 200 4 طفل فلسطيني و 100 طفل إسرائيلي. يجب علينا إيجاد تدابير عملية للتخفيف من معاناة هؤلاء الأطفال. وإن كانت الطريقة الفورية لحماية الأطفال في المنطقة هي من خلال وقف دائم لإطلاق النار ومفاوضات سلام وجهد حقيقي نحو حل الدولتين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرينيديس.

السيد لامبرينيديس (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام وهي مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وجورجيا، بالإضافة إلى أندورا وموناكو وسان مارينو.

يرسم تقرير الأمين العام الأخير حول الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384) صورة مقلقة للغاية. يظهر التقرير زيادة كبيرة في

ارتكاب جميع الانتهاكات الجسيمة الستة التي تؤثر على الأطفال، حيث ترتكب معظمها في أوقات الحرب. كلنا نعرف ما هي هذه الانتهكات، ولكن دعونا نتوقف لحظة للتفكير حقاً في آثارها على حياة الأطفال: القتل والتشويه، والتجنيد أو الاستخدام في القوات المسلحة والجماعات المسلحة، والعنف الجنسي، والاختطاف، والهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع إيصال المساعدات الإنسانية. يستحيل تصور أن أي شخص في هذه القاعة يوافق على ارتكاب هذه الأعمال ضد أصغر أفراد مجتمعاتنا وأضعفهم. ورغم ذلك، من الواضح أننا نجاهد لوضع حد لهذه الانتهاكات. لم يعد من الممكن قبول ذلك. يجب عدم التسامح مطلقاً مع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وندعو الدول إلى محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم ونشجع على التعاون مع آليات العدالة الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.

وبالنظر إلى تقرير الأمين العام بمزيد من التفصيل، نجد أن القوات المسلحة الروسية والجماعات المسلحة التابعة لها لا تزال مدرجة على قائمة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. ويحدد التقرير مجموعة من الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت في سياق الحرب العدوانية الروسية غير المبررة وبدون سابق استفزاز ضد أوكرانيا، بما في ذلك على وجه الخصوص القتل والتشويه والاختطاف. إننا نكرر دعوتنا للاتحاد الروسي للوفاء بالتزاماته الدولية، وتكثيف جهوده لحماية الأطفال وتسهيل العودة الفورية لجميع الأطفال الأوكرانيين الذين اختطفوا واحتجزوا ضد إرادتهم أو إرادة أولياء أمورهم الشرعيين.

كما نحيط علمًا بالانتهاكات الجسيمة التي ارتُكبت بحق الأطفال في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وفي أعقابها. تروعنا المعاناة الهائلة للمدنيين، ولا سيما الأطفال، والحالة الإنسانية الحرجة في غزة، فضلاً عن خطر المجاعة الوشيك نتيجة عدم كفاية سبل إيصال المساعدات الإنسانية. يحث الاتحاد الأوروبي على احترام الالتزامات بموجب القانون الدولي وزيادة الجهود المبذولة لحماية الأطفال. إن الحيلولة دون وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح أولوية مطلقة. ثمة حاجة ماسة إلى وقف فوري لإطلاق النار والإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن وزيادة المساعدات الإنسانية إلى غزة. ما زلنا ملتزمين التزاماً راسخاً بسلام دائم ومستدام على أساس حل الدولتين.

كما أننا نشعر بقلق بالغ إزاء تدهور حالة الأطفال في سياق العنف المتصاعد في السودان ونشعر بالقلق إزاء التحديات التي تواجهها الجهات الفاعلة الإنسانية عند سعيها للوصول إلى الأطفال المحتاجين. يشكل منع إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال أحد الانتهاكات الستة الجسيمة وانتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. ومن الضروري أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بضمان حماية جميع الأطفال في السودان وأن توقف الأعمال العدائية، على نحو ما ذكر خلال المؤتمر الدولي للسودان والبلدان المجاورة، الذي عقد في باريس في 15 نيسان/أبريل.

لا يزال الاتحاد الأوروبي مؤيداً قوياً لولاية الأطفال والنزاعات المسلحة ويرحب بالجهود الجارية لتعزيز التدابير الوقائية، بما في ذلك خطط العمل المشتركة والوطنية. ونؤكد أيضاً على الأهمية الحاسمة لإعادة الإدماج المستدام للأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقاً بالقوات أو الجماعات المسلحة وننضم إلى دعوة الأمين العام لتجديد الجهود في هذا المجال. كما ندعو جميع الدول الأعضاء إلى إعادة تأكيد التزاماتها بالإطار القانوني الدولي لحماية الأطفال في حالات النزاع، بما في ذلك من خلال التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة والنظر في تأييد مبادئ باريس وإعلان المدارس الآمنة. ونؤكد على ضرورة حماية الحق في التعليم.

قبل يومين فقط، اعتمد الاتحاد الأوروبي تحديثاً مهماً لمبادئه التوجيهية بشأن الأطفال والنزاع المسلح. ويُعد هذا التحديث – وهو الأول منذ عام 2008 – خطوة مهمة إلى الأمام في التزام الاتحاد الأوروبي الثابت تجاه الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. وبالتوازي مع ذلك، قمنا بتحديث القائمة المرجعية لإدماج حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في البعثات والعمليات المتعلقة بالسياسة العامة

المشتركة للأمن والدفاع في أكثر من 20 بعثة لإدارة الأزمات. تشدد كلتا الوثيقتين على مسؤوليات التنفيذ، والتنسيق في العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، والتمويل والموارد المستدامة، والأطر القانونية والسياساتية الأقوى للمساءلة، والدور البالغ الأهمية للتعليم وخدمات الصحة العقلية والنفسية الاجتماعية، وأهمية تحدي المعايير الضارة التي تعيق حماية الطفل.

وفي الختام، قبل شهرين، وخلال المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن حول العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، طرحت سفيرة النوايا الحسنة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة داناي غوريرا سؤالاً تقشعر له الأبدان. وطالبت بمعرفة ما إذا كان قيام الدول الأعضاء التي يرتكب جنودها هذه الفظائع، "بخوض حروبها على أجساد أضعفها [هو] أسلوب من أساليب الحرب؟". (S/PV.9614، ص 9) يجب أن تكون الإجابة على هذا السؤال بالنفي القاطع. إن المعاناة المستمرة للأطفال في النزاعات المسلحة تتطلب منا العمل بعزيمة ثابتة. ويقف الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد للعمل مع شركائه لضمان مستقبل يتمتع فيه جميع الأطفال بالحماية من ويلات الحرب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد عبد الكريم (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر جمهورية كوريا على عقد هذه المناقشة المهمة. كما نشكر الممثلة الخاصة فيرجينيا غامبا دي بوتغييتر ومقدمي الإحاطات على مساهماتهم القيمة.

إن المعلومات المستكملة الواردة في أحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384)، وكذلك في الإحاطات التي استمعنا إليها اليوم، تبعث على القلق الشديد. لقد شهد العام الماضي اتجاهاً مقلقاً للانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال، مع حدوث أكبر عدد منها في غزة وميانمار والسودان وغيرها. تشعر ماليزيا بالفزع إزاء الزيادة المبلغ عنها في عدد الأطفال ضحايا الانتهاكات الجسيمة في النزاعات المسلحة – من 180 27 في عام 2022 إلى 990 32 في عام 2023. لقد أثر اندلاع النزاعات وتصاعدها على الأطفال بشدة، مما عرضهم لمعاناة لا يمكن تصورها.

نحن نستنكر الهجمات على المدارس والمستشفيات التي تحرم الأطفال من حقهم في التعليم والرعاية الصحية. نحن ندين منع وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى المدنيين الأبرياء في النزاع. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء التدهور المتوقع في الحالة الإنسانية في العديد من البلدان، بما في ذلك ميانمار، بسبب حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية بأشكال مختلفة، على نحو ما تم التحقق منه في التقرير.

وتكرر ماليزيا الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى جميع الأطراف للتقيد الصارم بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما مبادئ التمييز والتناسب والحيطة، وكذلك تلك المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان. ونحث جميع الأطراف على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد للانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال. يجب احترام القرارات ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، وتنفيذها بالكامل.

ونواصل التأكيد على أهمية وجود آلية إبلاغ تتسم بالمصداقية والاستقلالية والحياد والموضوعية والشفافية. إن إدراج القوات المسلحة الإسرائيلية وقوات الأمن الإسرائيلية في القائمة جراء قتل الأطفال وإصابتهم، فضلاً عن مهاجمة المدارس والمستشفيات، أمر طال انتظاره ويجب الإشادة به. لقد استمرت الفظائع التي ترتكبها إسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، من دون عقاب لفترة طويلة جداً. كان من الممكن إنقاذ حياة الآلاف من الأطفال الفلسطينيين لو صدرت إدانة قوية واتخذت إجراءات حاسمة ضد السلطة القائمة بالاحتلال في وقت أبكر. يجب علينا أن نزود مكتبها بالموارد الكافية وأن ندعم بشكل كامل جهودها في التعامل مع الأطراف في البلدان المتأثرة بالنزاعات من أجل حماية المصالح الفضلى للأطفال.

ويجب أن نضمن أيضًا ألا تؤدي عمليات الانتقال والخفض التدريجي إلى ضعف حماية الأطفال عندما تكون هناك مخاطر على سلامتهم. ويجب ألا يهمل مجلس الأمن هذه الحاجة عندما يعيد تقييم ولايات بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وفي هذا

الإطار، يجب توجيه ما يكفي من الموارد نحو الحفاظ على حماية الطفل وأنشطة الرصد الخاصة به.

لا يسعني أن أختتم بدون أن أعرب عن بالغ قلق البرازيل إزاء الحالة المستمرة في غزة. كان الصراع في المنطقة وحده مسؤولاً عن حوالي ربع الانتهاكات الجسيمة التي تم التحقق منها في العام الماضي، والتي أثرت على أكثر من 200 4 طفل فلسطيني و 100 طفل إسرائيلي. يجب علينا إيجاد تدابير عملية للتخفيف من معاناة هؤلاء الأطفال. وإن كانت الطريقة الفورية لحماية الأطفال في المنطقة هي من خلال وقف دائم لإطلاق النار ومفاوضات سلام وجهد حقيقي نحو حل الدولتين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرينيديس.

السيد لامبرينيديس (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام وهي مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وجورجيا، بالإضافة إلى أندورا وموناكو وسان مارينو.

يرسم تقرير الأمين العام الأخير حول الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384) صورة مقلقة للغاية. يظهر التقرير زيادة كبيرة في ارتكاب جميع الانتهاكات الجسيمة الستة التي تؤثر على الأطفال، حيث ترتكب معظمها في أوقات الحرب. كلنا نعرف ما هي هذه الانتهكات، ولكن دعونا نتوقف لحظة للتفكير حقاً في آثارها على حياة الأطفال: القتل والتشويه، والتجنيد أو الاستخدام في القوات المسلحة والجماعات المسلحة، والعنف الجنسي، والاختطاف، والهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع إيصال المساعدات الإنسانية. يستحيل تصور أن أي شخص في هذه القاعة يوافق على ارتكاب هذه الأعمال ضد أصغر أفراد مجتمعاتنا وأضعفهم. ورغم ذلك، من الواضح أننا نجاهد لوضع حد لهذه الانتهاكات. لم يعد من الممكن قبول ذلك. يجب عدم التسامح مطلقاً مع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وندعو الدول إلى محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم ونشجع على التعاون مع آليات العدالة الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.

وبالنظر إلى تقرير الأمين العام بمزيد من التفصيل، نجد أن القوات المسلحة الروسية والجماعات المسلحة التابعة لها لا تزال مدرجة على قائمة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. ويحدد التقرير مجموعة من الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت في سياق الحرب العدوانية الروسية غير المبررة وبدون سابق استفزاز ضد أوكرانيا، بما في ذلك على وجه الخصوص القتل والتشويه والاختطاف. إننا نكرر دعوتنا للاتحاد الروسي للوفاء بالتزاماته الدولية، وتكثيف جهوده لحماية الأطفال وتسهيل العودة الفورية لجميع الأطفال الأوكرانيين الذين اختطفوا واحتجزوا ضد إرادتهم أو إرادة أولياء أمورهم الشرعيين.

كما نحيط علمًا بالانتهاكات الجسيمة التي ارتُكبت بحق الأطفال في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وفي أعقابها. تروعنا المعاناة الهائلة للمدنيين، ولا سيما الأطفال، والحالة الإنسانية الحرجة في غزة، فضلاً عن خطر المجاعة الوشيك نتيجة عدم كفاية سبل إيصال المساعدات الإنسانية. يحث الاتحاد الأوروبي على احترام الالتزامات بموجب القانون الدولي وزيادة الجهود المبذولة لحماية الأطفال. إن الحيلولة دون وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح أولوية مطلقة. ثمة حاجة ماسة إلى وقف فوري لإطلاق النار والإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن وزيادة المساعدات الإنسانية إلى غزة. ما زلنا ملتزمين التزاماً راسخاً بسلام دائم ومستدام على أساس حل الدولتين.

كما أننا نشعر بقلق بالغ إزاء تدهور حالة الأطفال في سياق العنف المتصاعد في السودان ونشعر بالقلق إزاء التحديات التي تواجهها الجهات الفاعلة الإنسانية عند سعيها للوصول إلى الأطفال المحتاجين. يشكل منع إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال أحد الانتهاكات الستة الجسيمة وانتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. ومن الضروري أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي

بضمان حماية جميع الأطفال في السودان وأن توقف الأعمال العدائية، على نحو ما ذكر خلال المؤتمر الدولي للسودان والبلدان المجاورة، الذي عقد في باريس في 15 نيسان/أبريل.

لا يزال الاتحاد الأوروبي مؤيداً قوياً لولاية الأطفال والنزاعات المسلحة ويرحب بالجهود الجارية لتعزيز التدابير الوقائية، بما في ذلك خطط العمل المشتركة والوطنية. ونؤكد أيضاً على الأهمية الحاسمة لإعادة الإدماج المستدام للأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقاً بالقوات أو الجماعات المسلحة وننضم إلى دعوة الأمين العام لتجديد الجهود في هذا المجال. كما ندعو جميع الدول الأعضاء إلى إعادة تأكيد التزاماتها بالإطار القانوني الدولي لحماية الأطفال في حالات النزاع، بما في ذلك من خلال التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة والنظر في تأييد مبادئ باريس وإعلان المدارس الآمنة. ونؤكد على ضرورة حماية الحق في التعليم.

قبل يومين فقط، اعتمد الاتحاد الأوروبي تحديثاً مهماً لمبادئه التوجيهية بشأن الأطفال والنزاع المسلح. ويُعد هذا التحديث – وهو الأول منذ عام 2008 – خطوة مهمة إلى الأمام في التزام الاتحاد الأوروبي الثابت تجاه الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. وبالتوازي مع ذلك، قمنا بتحديث القائمة المرجعية لإدماج حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في البعثات والعمليات المتعلقة بالسياسة العامة المشتركة للأمن والدفاع في أكثر من 20 بعثة لإدارة الأزمات. تشدد كلتا الوثيقتين على مسؤوليات التنفيذ، والتنسيق في العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، والتمويل والموارد المستدامة، والأطر القانونية والسياساتية الأقوى للمساءلة، والدور البالغ الأهمية للتعليم وخدمات الصحة العقلية والنفسية الاجتماعية، وأهمية تحدي المعايير الضارة التي تعيق حماية الطفل.

وفي الختام، قبل شهرين، وخلال المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن حول العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، طرحت سفيرة النوايا الحسنة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة داناي غوريرا سؤالاً تقشعر له الأبدان. وطالبت بمعرفة ما إذا كان قيام الدول الأعضاء التي يرتكب جنودها هذه الفظائع، "بخوض حروبها على أجساد أضعفها [هو] أسلوب من أساليب الحرب؟". (S/PV.9614، ص 9) يجب أن تكون الإجابة على هذا السؤال بالنفي القاطع. إن المعاناة المستمرة للأطفال في النزاعات المسلحة تتطلب منا العمل بعزيمة ثابتة. ويقف الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد للعمل مع شركائه لضمان مستقبل يتمتع فيه جميع الأطفال بالحماية من ويلات الحرب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد عبد الكريم (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر جمهورية كوريا على عقد هذه المناقشة المهمة. كما نشكر الممثلة الخاصة فيرجينيا غامبا دي بوتغييتر ومقدمي الإحاطات على مساهماتهم القيمة.

إن المعلومات المستكملة الواردة في أحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384)، وكذلك في الإحاطات التي استمعنا إليها اليوم، تبعث على القلق الشديد. لقد شهد العام الماضي اتجاهاً مقلقاً للانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال، مع حدوث أكبر عدد منها في غزة وميانمار والسودان وغيرها. تشعر ماليزيا بالفزع إزاء الزيادة المبلغ عنها في عدد الأطفال ضحايا الانتهاكات الجسيمة في النزاعات المسلحة – من 180 27 في عام 2022 إلى 990 32 في عام 2023. لقد أثر اندلاع النزاعات وتصاعدها على الأطفال بشدة، مما عرضهم لمعاناة لا يمكن تصورها.

نحن نستنكر الهجمات على المدارس والمستشفيات التي تحرم الأطفال من حقهم في التعليم والرعاية الصحية. نحن ندين منع وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى المدنيين الأبرياء في النزاع. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء التدهور المتوقع في الحالة الإنسانية في العديد من البلدان، بما في ذلك ميانمار، بسبب حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية بأشكال مختلفة، على نحو ما تم التحقق منه في التقرير.

وتكرر ماليزيا الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى جميع الأطراف للتقيد الصارم بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما

مبادئ التمييز والتناسب والحيطة، وكذلك تلك المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان. ونحث جميع الأطراف على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد للانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال. يجب احترام القرارات ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، وتنفيذها بالكامل.

ونواصل التأكيد على أهمية وجود آلية إبلاغ تتسم بالمصداقية والاستقلالية والحياد والموضوعية والشفافية. إن إدراج القوات المسلحة الإسرائيلية وقوات الأمن الإسرائيلية في القائمة جراء قتل الأطفال وإصابتهم، فضلاً عن مهاجمة المدارس والمستشفيات، أمر طال انتظاره ويجب الإشادة به. لقد استمرت الفظائع التي ترتكبها إسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، من دون عقاب لفترة طويلة جداً. كان من الممكن إنقاذ حياة الآلاف من الأطفال الفلسطينيين لو صدرت إدانة قوية واتخذت إجراءات حاسمة ضد السلطة القائمة بالاحتلال في وقت أبكر. وتطالب ماليزيا بإجراء تحقيق شامل في تلك الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها إسرائيل بحق الأطفال الفلسطينيين ونصرّ على مساءلة الجناة.

وترحب ماليزيا بالتقدم المحرز في التفاعل بين الأمم المتحدة والأطراف المعنية لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. بيد أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وتتمثل مسؤوليتنا الجماعية في ضمان حماية الأطفال من ويلات الحروب والنزاعات. وراء الأرقام والإحصاءات الواردة في التقرير حياة حقيقية لأطفال يستحقون أن يترعرعوا في بيئة يسودها السلام، بعيدا عن الخوف وبمأمن من الاستغلال والعنف. إن الأطفال يستحقون أن يحظوا بحمايتنا وأن تُتاح لهم الفرصة لتحقيق أهدافهم في الحياة. فلنضمن لهم المستقبل الذي يستحقونه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني لرئاسة جمهورية كوريا على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي جاءت في الوقت المناسب والتي تتزامن مع الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار 1261 (1999)، وهو أول قرار على الإطلاق يدين استهداف الأطفال في النزاعات المسلحة.

ونعرب عن تقديرنا العميق للممثلة الخاصة للأمين العام، فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، والأمين العام السابق ونائب رئيس مجلس الحكماء، السيد بان كي – مون، ونائب المدير التنفيذي لليونيسيف، تيد شيبان، على إحاطاتهم الشاملة وأفكارهم حول تعزيز جهودنا المشتركة لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ونقدّر الشهادة المؤثرة التي أدلى بها الطفل مقدم الإحاطة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما نشيد بالجهود المنسقة والدؤوبة التي يبذلها فريق الممثلة الخاصة للأمين العام واليونيسيف وإدارة عمليات السلام وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في سعيهم إلى وضع حد للانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال.

ونعرب عن قلقنا الشديد إزاء التصعيد الكبير في حجم وخطورة الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة بحق الأطفال في العام المنصرم على النحو المفصل في التقرير السنوي للأمين العام (S/2024/384). وفي الوقت نفسه، فإن التوقيع مؤخراً على خطط عمل مع العديد من الأطراف المشاركة في نزاعات، إلى جانب اعتماد الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح استنتاجات بشأن أفغانستان ونيجيريا، يدل على الإجماع الدولي على أهمية هذه المسألة. ويشير أيضًا إلى قدرتنا على تحقيق نتائج إيجابية. ونحث جميع الأطراف على تسخير هذه الإرادة الجماعية لحماية الأطفال، فهم أثمن مواردنا.

وفي هذا السياق، تود كازاخستان أن تقدم التوصيات التالية:

أولاً، يجب أن ندعو إلى الامتثال الكامل للمعاهدات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فعدم الوفاء بهذه الالتزامات هو إخلال بالقيم الأخلاقية والإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تلتزم الأطراف بالتوصيات الواردة في التقرير السنوي للأمين العام وأن تؤيد الأدوات الدولية المتعلقة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة مثل إعلان المدارس الآمنة ومبادئ باريس ومبادئ فانكوفر.

ثانياً، ينبغي أن نعزز المساءلة عن جميع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على آليات حماية الطفل وقدرات الرصد والإبلاغ بعد إغلاق بعثات الأمم المتحدة للسلام وانتقالها. ولذلك، أود أن أشدد على أهمية وضع استراتيجيات شاملة

لحماية الطفل وتخصيص التمويل الكافي للحفاظ على أولويات حماية الطفل بعد المراحل الانتقالية.

ثالثًا، إن الأطفال الذين يفتقرون إلى الفرص والتعليم أكثر عرضة للوقوع فريسة للمجنِّدين والمعتدين. وبالتالي، يشكل التركيز على التدابير الوقائية، بما في ذلك زيادة الاستثمارات في التنمية الشاملة وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأطفال، أمرا بالغ الأهمية لمنع الانتهاكات الجسيمة. ويجب أن نعزز أيضاً دعم برامج إعادة الإدماج وإعادة التأهيل لفائدة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، كما نفعل في كازاخستان. وسيساعدهم ذلك على الاندماج مجددا في المجتمع بصورة أكثر فعالية والازدهار في مجتمعاتهم المحلية.

في الختام، أكرر مرة أخرى التزام كازاخستان بجميع التدابير الجماعية لضمان سلامة الأطفال ورفاههم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد تسانايزين (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ألمانيا البيانين اللذين أُدلي بهما باسم الاتحاد الأوروبي وباسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

ونشكر جمهورية كوريا على عقد هذه المناقشة وجميع مقدمي الإحاطات على بياناتهم القيمة. ونشيد كذلك بالأمين العام على تقريره الهام والمتعمق (S/2024/384) ونود أن نشكره على تفاعله المستمر والتزامه الشخصي الثابت بتوفير حماية أفضل للأطفال في النزاعات المسلحة.

تعرب ألمانيا عن صدمتها من الزيادة في الانتهاكات الجسيمة بنسبة 21 في المائة في عام 2023. ونشعر بالقلق البالغ إزاء تدهور الأوضاع في السودان وميانمار وكولومبيا ولبنان ونيجيريا ونشعر بالجزع إزاء الزيادة الحادة وارتفاع عدد الانتهاكات الجسيمة في إسرائيل وفلسطين حيث يعاني الأطفال معاناة كبيرة في الحرب التي بدأتها حماس والجماعات الإرهابية الأخرى في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ومن غير المعقول أن يُقتل ويُشوه ويُختطف الكثير من الأطفال في ذلك اليوم وأن يستمر احتجاز بعضهم رهائن في غزة منذ أكثر من ثمانية أشهر. وندين أيضاً ممارسة حماس الدنيئة المتمثلة في استغلال المدارس والمستشفيات في الأنشطة العسكرية. ونكرر دعوتنا لإسرائيل إلى القيام بالعمليات العسكرية في امتثال صارم للقانون الإنساني وبذل جهود فورية وموثوقة وفعالة للحفاظ على أرواح الأبرياء، بما في ذلك أرواح الأطفال، وإدخال تحسين كبير على إيصال المساعدات الإنسانية. هناك الكثير مما ينبغي القيام به للحد من عواقب تلك الحرب على حياة مئات الآلاف من الأطفال في غزة. وفي هذا الصدد، نكرر دعوة مجلس الأمن إلى قبول خطة السلام المكونة من ثلاث مراحل التي اقترحتها مصر وقطر والولايات المتحدة والتي نعتبرها أفضل فرصة لتحقيق السلام.

ولا تزال روسيا مدرجة في القائمة، وهو أمر صائب. فمن غير المقبول أن روسيا لم توقع بعد على خطة عمل مع الأمم المتحدة في السنة الثالثة من حربها العدوانية غير المبررة على أوكرانيا وبعد إدراجها للمرة الثانية في القائمة.

في الختام، تؤيد ألمانيا تأييدا كاملا توصيات الأمين العام وتحث أطراف النزاع على احترام القانون الدولي والتوقيع على الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان والتصديق على الاتفاقيات ذات الصلة، وخاصة اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية، وتأييد إعلان المدارس الآمنة ومبادئ باريس والقواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة ومبادئ فانكوفر والعمل مع الأمم المتحدة على وضع خطط ملموسة لحماية الأطفال.

وتشكل الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح أداة قوية ولا تزال ألمانيا ملتزمة بها التزاماً كاملاً. ولا نزال ثاني أكبر جهة مانحة لليونيسف وسنواصل دعم مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام في وضع المذكرة التوجيهية بشأن منع وصول المساعدات الإنسانية والتي ستصدر في وقت لاحق من هذا العام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد فيدال ميركادو (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر جمهورية كوريا على إتاحة فرصة المشاركة في هذه المناقشة المفتوحة ونهنئكم، سيدي الرئيس، على حسن قيادتكم للجلسة. ونحيط علما بعروض مقدمي الإحاطات ومداخلاتهم اليوم.

وتؤيد شيلي البيان الذي أدلى به ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

تشكل النزاعات المسلحة آفة مدمرة وأحد الأخطار الرئيسية التي تهدد السلام والأمن الدوليين والتي تُنتهك من خلالها حقوق الأفراد في النظام الدولي حيث إن الأطفال أكثر الفئات تضرراً. ومن المثير للقلق الشديد أن نسبة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في النزاع المسلح ارتفعت بنسبة 21 في المائة في عام 2023. وتحققت الأمم المتحدة من 990 32 انتهاكا جسيما تضرر منه 847 15 فتى و 252 6 فتاة و 458 طفلا لم يُعرف نوع جنسهم في 25 حالة وترتيب واحد للرصد الإقليمي لمنطقة حوض بحيرة تشاد. ويرجع جزء كبير من هذا الارتفاع إلى الحروب في السودان حيث زادت الانتهاكات بنسبة 480 في المائة وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة حيث زادت بنسبة 155 في المائة وميانمار حيث سُجلت زيادة بنسبة 123 في المائة وكولومبيا حيث زادت الانتهاكات بنسبة 67 في المائة. بالإضافة إلى ذلك، ظهرت حالات جديدة مقلقة في هايتي والنيجر حيث ارتفع عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال وأُدرجت للمرة الأولى في التقرير (S/2024/384). وفي الواقع، سُجل 384 انتهاكاً جسيماً ضد 307 أطفال في هايتي.

ونحيط علما بتسجيل تراجع في الانتهاكات الجسيمة في الفلبين والعراق وموزامبيق وجنوب السودان وأوكرانيا واليمن. بالإضافة إلى ذلك، نود أن نسلط الضوء على إحراز الأمم المتحدة تقدماً في تعاونها مع الأطراف لحماية الأطفال في أفغانستان وبوركينا فاسو والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق ومالي وموزامبيق ونيجيريا والفلبين والصومال وجنوب السودان وسورية وأوكرانيا واليمن، مع تلقي أكثر من 600 10 طفل كانوا مرتبطين سابقاً بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة الدعم في مجال الحماية وإعادة الإدماج في عام 2023.

إن مما لا شك فيه أن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة مسعى يتطلب مشاركة جميع الأطراف المعنية في المجتمع الدولي، نظراً لما تحمله هذه النزاعات من عواقب وخيمة على الذين يشكلون أثمن عنصر في مستقبل العالم.

تشارك شيلي في جهود النظام الدولي للاستجابة للضرورة الأخلاقية لحماية حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة. وقد اتخذت هذه المشاركة شكلاً ملموساً من خلال تصديقنا على المعاهدات ذات الصلة، مثل اتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الإضافيين، واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما إننا ملتزمون بمبادئ فانكوفر التي تسعى إلى منع تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود في حالات النزاع.

وبالنسبة لبلدنا، فإن دعم هذه المبادئ هو أحد سبل الإسهام في الالتزام الجماعي بصون السلم والأمن الدوليين، وذلك لجعل عمل الأفراد المنتشرين في عمليات السلام أكثر فعالية في حماية المدنيين، ولا سيما الأطفال. وتتطلب درجة ضعف الأطفال ومرحلة نموهم التي تجعلهم أكثر خضوعًا وأسهل قابلية لأن يُتَلاعب بهم من الفئات العمرية الأخرى، مما يعرضهم لخطر استخدامهم في ارتكاب جرائم حرب، نهجًا وقائيًا. وفي التقرير قيد النظر، كان الفتيان أكثر استهدافاً للتجنيد والاستخدام والقتل والتشويه والاختطاف. أما الفتيات، فقد عانين، من جانبهن، من نسبة أعلى بشكل غير متناسب من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وقد سجل عدد حالات الانتهاكات الجسيمة التي تم التحقق منها زيادة حادة في تجنيد واستخدام الصبية. وتحدد عوامل مثل الجنس والعمر والعرق والعنصر والإعاقة مدى تعرض الأطفال لهذه الانتهاكات.

أما فيما يتعلق بإدراج الأمين العام لإسرائيل على قائمة الدول التي ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال في النزاعات المسلحة،

فإننا نعتقد أن ذلك يمكن أن يكون بمثابة دعوة أخرى للتنبيه إلى ضرورة وضع حد للغزو الإسرائيلي لقطاع غزة. فمما لا شك فيه أن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاع في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة في سياق الأعمال العدائية لم يسبق لها مثيل في حجمها وكثافتها. ومن بين الانتهاكات الجسيمة ال 009 8 التي ارتكبت ضد 360 4 طفلا، ارتكبت حماس 116 انتهاكًا جسيما ضد الأطفال الإسرائيليين نتيجة للهجمات التي شنتها في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وارتكبت إسرائيل ما تبقى منها ضد الأطفال الفلسطينيين. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغ عن أكثر من 000 23 انتهاك جسيم ضد الأطفال – 900 3 ضد الأطفال الإسرائيليين و 887 19 ضد الأطفال الفلسطينيين، وهي انتهاكات جسيمة في انتظار التحقق منها.

وأخيراً، فإننا نحيط علماً بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة وندعو إلى تنفيذها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): يسرني أن ألقي هذا البيان نيابة عن مجموعة الدول العربية.

لقد تلقينا تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاعات المسلحة (S/2024/384) بكل حزن وأسى لما يتعرض له الأطفال في أنحاء العالم كافة من انتهاكات صارخة لحقوقهم، في بيئة تتسم بالإفلات من المحاسبة والعقاب، ويشمل ذلك وضع الأطفال الفلسطينيين الذين يتعرضون لانتهاكات غير مسبوقة على مستوى العالم على يد الاحتلال الإسرائيلي الذي يرتكب إبادة جماعية في قطاع غزة يندى لها الجبين والذي يشن حربا ضارية يستهدف بها المدنيين الفلسطينيين العزل في بيوتهم وفي الخيام التي نزحوا إليها، رغم كل التحذيرات الدولية والمطالبة بحماية المدنيين الفلسطينيين. كما يستهدف الاحتلال الإسرائيلي البنى التحتية المدنية والمستشفيات والمدارس وقوافل المساعدات الإغاثية وطواقم الإغاثة والإنقاذ والفرق الطبية، في انتهاك صادم للقوانين والمعايير الدولية. وتتعمد إسرائيل تجويع الشعب الفلسطيني واستخدام المجاعة كسلاح حرب راح ضحيته حتى الآن عشرات الأطفال الفلسطينيين وينذر بالمزيد من الضحايا الأطفال وفق التحذيرات التي أطلقتها اليونيسف وبرنامج الغذاء العالمي للأمم المتحدة.

تجدد المجموعة العربية مطالبتها بوقف إطلاق النار بشكل فوري في غزة والضغط على إسرائيل لوقف حربها على قطاع غزة التي أثبتت بأنها حرب ضد المدنيين الفلسطينيين حيث راح ضحيتها ما يزيد عن 000 37 ألف فلسطيني، 000 15 منهم من الأطفال الأبرياء. لا بد من الضغط بشكل أكبر من أجل لجم إسرائيل لوقف عدوانها على غزة بشكل فوري والسماح بدخول كل المساعدات الإنسانية بشكل سريع وفوري ومن دون عوائق، وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2735 (2024).

وفي هذا الصدد، نجدد مطالبتنا بفتح جميع المعابر البرية الحدودية، وفق القانون الدولي، لإدخال المساعدات اللازمة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الغذاء والدواء، بشكل عاجل وفوري والسماح بأجلاء الجرحى والمرضى، خاصة الأطفال منهم، وتوفير العناية الطبية اللازمة لهم. كما لا بد من المطالبة بإطلاق سراح جميع الأطفال الفلسطينيين الذين تعتقلهم إسرائيل – الذين يتعرضون لظروف اعتقال قاسية – وتحرمهم من أبسط حقوقهم وتنكل بهم وبأسرهم.

ترحب المجموعة العربية بقرار الأمين العام إدراج جيش الاحتلال الإسرائيلي والقوات الأمنية الإسرائيلية على القائمة السوداء، بسبب جرائمهم البشعة ضد الأطفال الفلسطينيين التي شملت القتل والاعتداء على المستشفيات والمدارس بشكل مروع وصادم للإنسانية. وقد عبرت المجموعة العربية عن مشاغلها ذات الصلة، وذلك في رسالتها الموجهة إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 9 نيسان/أبريل 2024. إننا نطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه حماية الأطفال الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإلزام إسرائيل بصفتها القوة القائمة بالاحتلال بالقرارات والقوانين التي تكفل حماية الأطفال. وتؤكد المجموعة العربية على حق الطفل

الفلسطيني في حياة حرة كريمة على أرضه، وأن يعيش حياة آمنة مطمئنة بعيدة عن كل أسباب الخوف واللجوء والنزوح وبعيدة عن كل أشكال العنف وحقه الكامل في الحماية الدولية.

وختاما، فإن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الإجرامية بحق الشعب الفلسطيني وما يلحق به من عنف بهدف إنهاء وجوده ومستقبله، أمر لا يقبله ضمير ولا أخلاق إنسانية. لذا، فإننا نعيد التأكيد على ضرورة محاسبة إسرائيل على جرائمها وتحقيق العدل للضحايا الفلسطينيين وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق استقلال دولة فلسطين، وفق قرارات الشرعية الدولية، بما يعطي الأمل للأجيال القادمة ويحقق الأمن والسلام لشعوب المنطقة كافة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد لاغداميو (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وفد جمهورية كوريا على تنظيم هذه المناقشة الهامة جدا، التي نرحب بتركيزها ترحيبا كبيرا. إن النهوض بمعاييرنا الجماعية نحو حماية الأطفال وإنهاء جميع الانتهاكات الجسيمة يتماشى مع أولويات وفد بلدي بشأن جدول أعمال حقوق الطفل. كما نشكر سعادة السيد بان كي – مون، والممثلة الخاصة غامبا دي بوتغييه، ونائب المدير التنفيذي لليونيسيف تيد شيبان وغيرهم من مقدمي الإحاطات على عروضهم.

للأطفال الحق في طفولة آمنة وصحية وخالية من الهموم. إنهم لا ينتمون إلى ساحة المعركة، ومن حقهم ألا يعرفوا أهوال الحرب. إن النزاع المسلح، الذي لا رأي للأطفال فيه، يحرمهم من حقهم في أن يكونوا أطفالاً. تعرض النزاعات المسلحة حياة الأطفال للخطر وتحرمهم من الحصول على التعليم والرعاية الصحية في حالات شن الهجمات على المدارس والمستشفيات. إن تعطل إمكانية الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية بسبب النزاع المسلح له عواقب طويلة الأمد على الصحة البدنية والعقلية للأطفال ويعيق نماءهم. تلتزم الفلبين بحماية الأطفال والوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل. نحن ندعم السلام والتسوية السلمية للنزاعات. وندعو أطراف النزاع إلى وقف دائم لإطلاق النار. كما ندعو إلى وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وفي الوقت المناسب ومن دون عوائق لإنقاذ الأطفال وحمايتهم.

وتعرب الفلبين عن تقديرها لتفاعل الممثلة الخاصة غامبا دي بوتغييتر، ونحن ملتزمون بالعمل معها للتصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ونلاحظ ما ورد في التقرير من إشارة إلى الانخفاض الكبير في الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في بلدي، والتي ارتكب معظمها المتمردون والجماعات الإرهابية. تتبع الفلبين، بقيادة مجلس رعاية الطفولة، نهجاً يشمل الحكومة بأكملها في التصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. تلتزم الحكومة بتنفيذ قانون الحماية الخاصة للأطفال في حالات النزاع المسلح في جميع قطاعات المجتمع. ولمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومجتمعات السكان الأصليين دور فعال في زيادة الوعي بقضايا حماية الطفل، لا سيما منع تجنيد الأطفال المقاتلين. وقد اعتمدت القوات المسلحة الفلبينية وسلطات الشرطة الفلبينية سياسات حماية الطفل ووضعت اللمسات الأخيرة على البروتوكولات المتعلقة بالتعامل مع الأطفال في حالات النزاع المسلح.

كما تم الشروع في بناء قدرات الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين لتعزيز منع شن الهجمات على المدارس. وقامت الحكومة بتدريب أكثر من 000 3 جهة من الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل على قانون الحماية الخاصة للأطفال في حالات النزاع المسلح وتنفيذه. ونحيط علماً بتوصية الممثلة الخاصة غامبا دي بوتغييتر بشأن وضع برامج إعادة الإدماج. وهذا ما تقوم به بالفعل وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية، وسيتم توسيع نطاقه بما يتوافق مع المبدأ الذي نتمنى أن يستوعبه الجميع في الفلبين – وهو أن الأطفال مناطق سلام. يجسّد الأطفال المبرر الأكثر إلحاحًا لوجود الدول، وهو حماية أضعفهم كما يحافظون على أنفسهم. دولة بلا أطفال هي دولة على حافة الانقراض.

أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة للتكلم وأؤكد لمجلس الأمن دعم وفد بلدي لجميع الجهود المتعلقة بحقوق الطفل وحمايته.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة ثالاباتا توريس (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة المهمة بشأن موضوع

الأطفال والنزاعات المسلحة، التي عرض خلالها أيضا آخر تقرير للأمين العام عن هذا الموضوع (S/2024/384).

أتكلم باسم بلد عاش ماضيا شابه نزاع طويل الأمد، ولكنه يعيش حاضرا مليء بالدروس المستفادة والخبرة في بناء السلام. كما أتكلم باسم حكومة التغيير التي يقودها الرئيس غوستافو بيترو أوريغو التي تعمل من أجل مستقبل أفضل وتعطي الأولوية لجميع الجهود المبذولة لحماية الأطفال المتضررين من حالات النزاع المسلح التي لا تزال قائمة في البلد. إن الانتشار الحالي للنزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم هو بمثابة عاصفة هوجاء تمزق نسيج المجتمع، مما يجعل الأطفال عرضة للخطر بشكل متزايد. ولحمايتهم، يجب أن نتحرك بشكل عاجل، باستخدام أدوات مثل أنظمة الإنذار المبكر، وولايات قوية لحماية الأطفال في بعثات حفظ السلام، والاستثمار في الهياكل المجتمعية لحماية الأطفال.

أود أن أتشاطر هنا أن لجنة إيضاح الحقيقة والتعايش وعدم التكرار – وهي إحدى آليات النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار في كولومبيا، التي أنشئت بموجب اتفاقات السلام لعام 2016 بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي – استمعت إلى شهادات 559 1 شخصا تعرضوا لأحداث عنف متعددة وهم أطفال ومراهقون. وقد عززت الاستنتاجات والقصص التي وثقتها تلك اللجنة الآليات والإجراءات الرامية إلى حماية الأطفال والشباب وكفالة بيئات آمنة استناداً إلى اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 وبروتوكولاتها الاختيارية، وصكوك القانون الدولي الإنساني والإطار المعياري لكولومبيا.

وتؤمن كولومبيا بأن التعليم، باعتباره قوة عالمية من أجل الحياة، يجب أن يكون بمثابة طوق نجاة في أوقات النزاعات، وأن المدارس يجب أن تُعامل كملاذات وليس كأهداف عسكرية. عندما تتعرض المدارس للهجوم، يجب محاسبة أطراف النزاع على الانتهاكات الواضحة للقانون الدولي الإنساني التي ترتكب ضد تلك المرافق المحمية. وفي هذا الصدد، من الضروري تعزيز عالمية إعلان المدارس الآمنة، الذي يوفر إطاراً معياريًا أساسيًا. وفي هذا السياق، نحن نعمل على تنفيذ خطة عمل وطنية بشأن المدارس الآمنة تتضمن تسعة إجراءات تهدف إلى حماية المدارس والجامعات والطلاب والمجتمع التعليمي بأكمله من الهجمات التي قد تحدث في سياق نزاع مسلح. وتعد هذه الخطة آلية مثالية لإحراز تقدم في تنفيذ القرار 1612 (2005) من خلال التعاون مع أصحاب المصلحة من قطاعات التعليم والدفاع وحماية الطفل.

تسلم كولومبيا بأن الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال يؤدي إلى الاستياء ويطيل من دورات العنف. لذلك ندعو إلى تعزيز أنظمة العدالة الوطنية ودعم المحكمة الجنائية الدولية وضمان برامج شاملة لحماية الشهود. لن نتمكن من تضميد تلك الجراح حقًا إلا من خلال المساءلة الفعالة.

وأود أن أختتم بالتشديد على حقيقة أن الأطفال الذين تجندهم الجماعات المسلحة ليسوا مقاتلين، بل ضحايا. في سياق النزاع المسلح الداخلي، يعتبر التسريح وإعادة الإدماج والدعم النفسي والاجتماعي ضرورياً لكسر حلقة العنف. يجب أن نستثمر في البرامج التي تزود هؤلاء الأطفال بالمهارات والفرص التي يحتاجونها لإعادة بناء حياتهم. ومن خلال العمل على أساس خبرتنا في هذا المجال، فإن كولومبيا مستعدة للتعاون مع المجتمع الدولي على جميع هذه الجبهات. إننا نحض جميع الأطراف المشاركة في النزاعات المسلحة، أينما كانت في العالم، على إعطاء الأولوية لأمن الأطفال ورفاههم لكفالة السلام والكرامة الإنسانية للأجيال القادمة. لنعمل معاً لبناء مستقبل يستطيع فيه جميع الأطفال، في كل ركن من أركان المعمورة، أن يعيشوا فرحة الطفولة وبراءتها بعيداً عن شبح الحرب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

السيد مايس (لكسمبرغ) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد لكسمبرغ البيانين اللذين أُدلي بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

ونود أن نشكر جمهورية كوريا على تنظيم هذه المناقشة العامة.

يرسم التقرير السنوي حول الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384) صورة مقلقة. وتعرب لكسمبرغ عن صدمتها إزاء الزيادة المسجلة في الانتهاكات الجسيمة التي تُحقق منها في عام 2023، نظراً إلى أن الرقم الحقيقي أعلى من ذلك بكثير. ويستمر هذا الاتجاه السلبي هذا العام. ونأسف لتدهور حالة الأطفال في ميانمار ونيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والسودان. ومنذ بداية الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا، قُتل آلاف الأطفال الأوكرانيين وجُرحوا واختُطفوا ورُحّلوا إلى روسيا. لقد هزت الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة، ضمير العالم.

ويجب أن تستمر القوائم الواردة في مرفقات التقرير السنوي في تجسيد الواقع. ونشير إلى إدراج كتائب حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وكتائب حماس والفصائل التابعة لها في القائمة على إثر قتل الأطفال وتشويههم واختطافهم خلال الأعمال الإرهابية الوحشية المرتكبة ضد إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، وإدراج القوات المسلحة وقوات الأمن الإسرائيلية في القائمة على خلفية قتلها وتشويهها الأطفال وشنها هجمات على المدارس والمستشفيات. كما نلاحظ أيضًا استمرار إدراج بعض الأطراف في القائمة، بما في ذلك القوات المسلحة الروسية والجماعات المسلحة التابعة لها.

ويساور لكسمبرغ القلق إزاء تزايد عدد حالات منع وصول المساعدات الإنسانية والهجمات على المدارس والمستشفيات. ويجب احترام القانون الدولي الإنساني. ويجب أن تكون المدارس مكانا آمنا للأطفال. ونشرت اليونسكو للتو تقريراً يقدّر أن عدم إرسال الأطفال إلى المدارس يكلف الاقتصاد العالمي 10 تريليونات دولار سنويًا. وينبغي أن تجعل هذه الحقيقة تأييد إعلان المدارس الآمنة أكثر من مجرد إجراء لحماية الطفل، بل اختيارا أيضا من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ولا يمكن أيضا التغاضي عن الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. ولا بد من محاسبة الجناة. وتؤدي المحكمة الجنائية الدولية التي ندعمها دوراً مهماً في ضمان المساءلة.

وأود أيضا أن أؤكد مجددا دعم لكسمبرغ السياسي والمالي لولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. ويجب أن ندعم جميعًا الأدوات المتاحة في إطار ولايتها مثل آلية الرصد والإبلاغ. ونرحب أيضا بالعمل البالغ الأهمية الذي تقوم به اليونيسف والمجتمع المدني في الميدان. ويمكن أن يواصل المجلس الاعتماد على لكسمبرغ في تعزيز احترام حقوق الطفل وحمايتها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد فينهاش (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر جمهورية كوريا على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

ونؤيد البيانين اللذين أُدلي بهما باسم الاتحاد الأوروبي وباسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

إن الأرقام الواردة في التقرير السنوي للأمين العام (S/2024/384) صادمة جدا حيث ارتفعت نسبة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ارتفاعا بلغ 21 في المائة في عام 2023 مقارنة بالعام السابق. كما أن ارتفاع نسبة الانتهاك الجسيم الأول، أي قتل الأطفال وتشويههم، التي بلغت 35 في المائة مقلقة جدا. ويشير التقرير أيضًا إلى اتجاه مقلق يتمثل في منع وصول المساعدات الإنسانية وشن هجمات على المدارس والمستشفيات على نحو متزايد. ولا يوجد سوى استنتاج واحد يمكن استخلاصه من هذه الأرقام، وهو أننا نخذل الأطفال كما قالت الممثلة الخاصة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر. ويجري تجاهل حقوق الأطفال على نحو صارخ وتُنحى جانبا أوجه الحماية التي يحصلون عليها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وعلى مدى 25 عاما المنصرمة منذ اتخاذ القرار التاريخي 1261 (1999)، أصبحت الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح أقوى تدريجيا. ونرحب بالعمل الذي يقوم به المجلس في هذا المجال. وتشمل الأمثلة على ذلك وضع آلية للرصد والإبلاغ وإدراج أطراف النزاع المسلح التي ترتكب انتهاكات في قائمة والتفاعل معها حتى تتسنى صياغة خطط العمل وتعيين موظفين لشؤون حماية الطفل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة

وإدراج معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات فيما يتعلق بحماية الأطفال في نظم جزاءات الأمم المتحدة.

وتعتقد البرتغال أن هناك عملا لا يزال بإمكان المجلس أن يضطلع به، ولا سيما خلال بعثة للأمم المتحدة بعد انسحابها أو تحولها إلى فريق قطري تابع للأمم المتحدة. وينبغي وضع استراتيجيات لحماية الطفل للفترة الانتقالية والحفاظ على الموظفين والقدرات في هذا المجال داخل مكاتب المنسقين المقيمين.

وما فتئت التطورات تتوالى خارج المجلس أيضاً، وتحديداً فيما يتعلق بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة ومبادئ باريس وإعلان المدارس الآمنة ومبادئ فانكوفر واعتماد المحكمة الجنائية الدولية سياسة منقحة بشأن الأطفال. ولكن هناك تأخرا في التنفيذ بغض النظر عن ضرورة مواصلتنا العمل على البعد المعياري.

ونرى هذا الأمر في سياق الحرب العدوانية غير المبررة ودون سابق استفزاز التي تشنها روسيا على أوكرانيا. ونكرر دعوتنا للاتحاد الروسي إلى الوفاء بالتزاماته الدولية وتكثيف جهوده لحماية الأطفال وتسهيل العودة الفورية لجميع الأطفال الأوكرانيين المختطَفين والمحتجزَين رغما عنهم.

ونرى ذلك في سياق النزاع في السودان حيث يؤدي منع وصول المساعدات الإنسانية إلى حرمان مئات الآلاف من الأطفال السودانيين من أملهم الأخير. ومن الضروري أن تفي جميع الأطراف هنا أيضاً بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لضمان حماية الأطفال.

ونرى ذلك في غزة مع الإشارة إلى إدراج حركتي حماس والجهاد الإسلامي والفصائل التابعة لها وكذلك القوات المسلحة وقوات الأمن الإسرائيلية في القائمة على إثر الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. ونظرا إلى المعاناة الهائلة للمدنيين في غزة، ولا سيما الأطفال، فإننا نكرر دعواتنا إلى وقف فوري لإطلاق النار لأغراض إنسانية ونحث على احترام الالتزامات بموجب القانون الدولي وزيادة الجهود الرامية إلى حماية الأطفال.

ونرى ذلك أيضًا في أفغانستان ونحث طالبان على إلغاء قرار تعليق التعليم الثانوي للفتيات وإعادة فتح أبواب المدارس بعد الصف السادس في وجه جميع الفتيات فوراً وبلا قيد أو شرط.

وفيما يتعلق بالثغرات في التنفيذ، لا يمكننا أن ننسى مسألة المساءلة. وينطبق ذلك في جميع الحالات. ويجب مساءلة جميع الجناة والقضاء على الإفلات من العقاب. ويجب حماية الضحايا والناجين وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم. إن تجديد جميع الدول التزامها بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة هو السبيل الوحيد لسد الثغرات المتعلقة بالتنفيذ. وعلى الرغم من أن النزاع أصبح أكثر تعقيدًا وظهور تحديات جديدة تتعلق بظهور جماعات مسلحة جديدة واستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، ينبغي ألا ننسى الطبيعة التوافقية للخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. ويجب أن تكون حماية الأطفال من ويلات الحرب أولوية للمجتمع الدولي ككل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد يلدز (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة السنوية الهامة. كما أشكر سعادة السيد بان كي – مون والسيدة غامبا دي بوتغيتر والسيد شيبان والطفل الذي قدم الإحاطة على إحاطاتهم القيمة.

لا تزال حالة الأطفال تتأثر سلباً وعلى نحو غير متناسب بالتحديات السائدة الأمنية والإنسانية والمتصلة بالحماية الناجمة عن النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. ويعرض تقرير الأمين العام الصادر مؤخرا عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384) اتجاهاً مقلقاً فيما يتعلق بحالة الأطفال في النزاعات المسلحة حيث ارتفعت نسبة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ارتفاعا صادما بلغ 21 في المائة. وكما هو موضح في التقرير، أدى النزاع في إسرائيل وفلسطين وحده إلى زيادة في الانتهاكات الجسيمة بنسبة 155 في المائة. لن أكرر الأرقام، ولكن هذا النزاع قد شهد عددا من القتلى والانتهاكات لم يشهده نزاع قبله كما أن طبيعة القسوة في غزة لم يسبق لها مثيل. وأخشى أن تكون الأعداد الحقيقية أكبر بكثير مما تم التحقق

منه في التقرير، بسبب الحالة في الميدان. ويحذرنا مسؤولو الأمم المتحدة من استمرار موت الأطفال بسبب سوء التغذية والجفاف، بينما تنتظر الشاحنات محملة بالغذاء والمياه النظيفة خارج غزة. ولا يوجد حل للأطفال الفلسطينيين سوى الوقف الدائم لإطلاق النار والمساعدة الإنسانية بدون عوائق واستئناف التعليم.

ومنذ بداية النزاع في سورية، لا تزال معاناة الأطفال مستمرة بلا هوادة بسبب الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها النظام والتنظيمات الإرهابية، مثل حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب وفرعه المسمى قوات سورية الديمقراطية. ويسجل تقرير الأمين العام بعض الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبها هذا التنظيم الإرهابي ويشير إلى زيادة تجنيد الأطفال واستخدامهم في صفوف قوات سورية الديمقراطية. كما يؤكد التقرير الأخير للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية أن التنظيم الإرهابي هو المرتكب الرئيسي للانتهاكات والجرائم الجسيمة بحق الأطفال في سورية.

الحقائق المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لهذا التنظيم الإرهابي واضحة وضوح الشمس. وعليه، من الوهم أن نتوقع منه الوفاء بالتزاماته بموجب إطار دولي – ما يسمى بخطة العمل لعام 2019. ورغم أن حالة الأطفال في سورية لا تزال مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي، يعد توقيع الأمم المتحدة والمعارضة السورية على خطة عمل بشأن منع تجنيد الأطفال والانتهاكات الجسيمة تطوراً إيجابياً.

والانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها حزب العمال الكردستاني وفروعه بحق الأطفال لا تقتصر على سورية. فما فتئوا أيضا يقتلون ويشوهون ويختطفون الأطفال في العراق. ويجندون الأطفال ويستخدمونهم كجنود، ويعرقلون توفير خدمات عامة أفضل والاستثمارات في البنية التحتية في المناطق التي يوجدون فيها. كما يستغل التنظيم الإرهابي الفراغ في السلطة لاستهداف بلدي انطلاقاً من الأراضي العراقية. ففي العام الماضي وحده، نفذ حزب العمال الكردستاني 084 1 هجوما ضد تركيا انطلاقاً من العراق.

إن هذه مسألة أمن قومي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأسجل موقف بلدي فيما يتعلق بالادعاءات التي وردت في التقرير والتي لا أساس لها بشأن عمليات مكافحة الإرهاب التي يقوم بها بلدي في سورية والعراق. تركيا ملزمة باتخاذ التدابير المناسبة ضد التهديدات الإرهابية المباشرة والوشيكة التي تشكلها سورية والعراق على أمنها القومي ويحق لها أن تتخذ هذه التدابير، تمشيا مع حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس، على النحو المبين في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتجري هذه العمليات بالامتثال الكامل للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتنفَّذ بأقصى درجات الحرص والعناية لتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين، بمن فيهم الأطفال، والبنية التحتية المدنية.

أما تأثير الحرب الدائرة في أوكرانيا على الأطفال فهو مثير للقلق. وفي هذه الظروف، يتطلب الأطفال اهتماما خاصا. ومن هذا المنطلق، تستضيف تركيا، بالتعاون مع اليونيسف، ما يقارب 000 2 من اليتامى ومقدمي الرعاية لهم منذ آذار/مارس 2022 وستواصل جهودها في هذا الصدد.

وتولي تركيا أهمية قصوى لخطة الأمم المتحدة التي تتناول حالة الأطفال في النزاع المسلح، وهي على استعداد لدعم جميع جهود حماية الأطفال. في الختام، أعيد تأكيد عزمنا على مواصلة التعاون مع السيدة غامبا دي بوتغيتر والأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد ميلر (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع كل عام في القاعة لمناقشة واحدة من أهم المسائل التي تتعامل معها الأمم المتحدة اليوم – وهي حماية أطفالنا، وبالتالي حماية مستقبلنا. وكل عام نشعر بخيبة أمل لأنه يجري بشكل خطير تجاهل جوانب رئيسية لحماية الأطفال في خطابنا.

ويتمثل أحد هذه الجوانب هذا العام، إلى جانب الأخطاء المنهجية المتأصلة في آلية الإبلاغ وعملية التحقق، في استخدام حماس للمدنيين، بما في ذلك الأطفال والمنشآت المدنية، بشكل منهجي ومتعمد لأغراض عسكرية. هذه الممارسة، التي تستخدم فيها المنظمات الإرهابية المسلحة الفظيعة والقاتلة المدارس والمستشفيات

والمرافق الإنسانية كدروع وقواعد للعمليات، تمثل استخفافاً صارخاً بحياة البشر والقانون الدولي.

ولا يعترف التقرير الذي نناقشه اليوم (S/2024/384) بهذه الأعمال التي تقوم بها حماس. هذا هو أسلوب عمل هذه الجماعة – أي استخدام البنية التحتية المدنية بشكل منهجي لأغراض عسكرية. ويغفل التقرير الإشارة إلى استغلالها المنهجي للبنية التحتية المدنية للاستخدامات العسكرية – لتخزين الأجهزة ة المتفجرة اليدوية الصنع وإخفاء المقاتلين وحفر الأنفاق وإطلاق الصواريخ من المناطق المكتظة بالسكان. ومع بدء السرد من منتصف الأحداث والتركيز أساساً على رد إسرائيل، يقدم التقرير وجهة نظر محرفة تخفي الجناة الحقيقيين في هذا الصراع. وعلاوة على ذلك، يتجاهل التقرير الجهود المكثفة التي تواصل إسرائيل بذلها من أجل تقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين الأبرياء.

وتبذل إسرائيل جهودا استثنائية لتقليل الضرر الذي يلحق بالأبرياء، لا سيما الأطفال. ونصدر تحذيرات قبل الأعمال العسكرية، وننشئ ممرات إنسانية وننسق عملية إيصال المساعدات. وتحاول حماس، من ناحية أخرى، إحباط جهود إسرائيل وتسعى جاهدة إلى زيادة عدد الضحايا المدنيين من كلا الجانبين، بمن فيهم الأطفال – الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

وعدم اعتراف التقرير بالجهود الإنسانية التي تبذلها إسرائيل يزيد من تشويه الحقائق على أرض الواقع. نحن نشعر بالقلق منذ سنوات إزاء منهجية التقرير، وقد انحط تقرير هذا العام إلى مستوى متدن جديد. إن الاعتماد على أعداد الضحايا المبالغ فيها المستمدة من المصادر التي تسيطر عليها حماس، أي ما يسمى بوزارة الصحة في غزة، من دون التحقق منها كما ينبغي، يقوض مصداقية هذه الآلية المهمة. فالتقرير الذي يهدف إلى حماية الأطفال يجب أن يستند إلى وقائع تم التحقق منها بدقة، لا إلى بيانات تم التلاعب بها لأغراض سياسية.

إن قرار إدراج إسرائيل في مرفق التقرير، إلى جانب التنظيمات الإرهابية، ليس غير عادل وغير مفهوم فحسب، بل إنه لا يحقق الأثر المرجو من التقرير ومن جهودنا المشتركة لحماية الأطفال. فهو يكافئ حماس فعليا على فظائعها بإدانة دولة ديمقراطية تقاتل التنظيم الإرهابي من أجل حماية مواطنيها، بمن فيهم الأطفال. ويقوض نهج التقرير مصداقية الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح ولا يعالج الحقائق المعقدة للحرب غير المتماثلة.

علينا مواجهة واقع أن الأمم المتحدة، بعدم تصديها لهذه الجرائم، تهيئ ملاذات آمنة للإرهابيين عن غير قصد. فالإرهابيون يبحثون عن الأماكن التي يحميها القانون الدولي الإنساني ويستغلونها لأغراضهم العسكرية. وفي واقعنا الذي لا يمكن تصوره، تُستخدم هذه البنية التحتية – المدارس والمستشفيات ورياض الأطفال وغرف نوم الأطفال – لتوفير الحماية لأسوأ الأنشطة الإرهابية التي يمكن تخيلها، بدلاً من توفير الحماية للمدنيين. وتُستخدم كدروع ومواقع لتخزين الأسلحة ومنصات لإطلاق الهجمات.

ومن الناحية العملية، تكاد الأمم المتحدة تغض الطرف عن ذلك. وبدلًا من أن تبرز الأمم المتحدة خطورة هذه الظاهرة وتدرج حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين في مرفق التقرير بسبب هذه الممارسات تحديدا، فإنها لم تعثر، بشكل محرج، إلا على حالة واحدة استخدمت فيها حماس منشأة صحية لأغراض عسكرية ولم تجد أي حالة على الإطلاق استخدمت مدارس. كيف يمكن ذلك؟

ألا يكفي دليلاً على ذلك وجود مدينة كاملة تحت مستشفى الشفاء؟ وماذا عن مئات المسلحين المختبئين تحت الأرض بينما يعمل الأطباء فيه فوق الأرض؟ وماذا عن الرهائن الذين اقتيدوا إلى المستشفى، يحيط بهم إرهابيون مسلحون ويختفون في الأنفاق، أو الحاضنات المملوءة بالأسلحة والمتفجرات في جناح الولادة؟ لقد جرى تشاطر كل هذه الأدلة بشكل رسمي وغير رسمي مع الأمم المتحدة، ولكنها لم تنعكس قط في التقرير النهائي. أظن أنها لم تلب المتطلبات.

إن تجاهل المنظمة لهذا الأسلوب الذي تتبعه التنظيمات الإرهابية يعرض الأطفال في جميع أنحاء العالم لخطر كبير اليوم وفي المستقبل. ولن تعود المدارس تُستخدم للتعلم، ولن تُستخدم المستشفيات للاستشفاء، ولن تُستخدم رياض الأطفال للعب. هل يبدو ذلك مروعا؟ إنه ليس بالأمر البعيد.

ولا ينفرد الأمين العام ومسؤولو الأمم المتحدة بموقفهم هذا. بل إن الأعضاء الذين يحتفلون بإدراج إسرائيل في المرفق، خلال مناقشة اليوم، يوفرون بذلك الحماية لهؤلاء الإرهابيين أنفسهم. تهاونهم تهور. إن الإرهاب الذي يحجمون عن إدانته اليوم قد يطل برأسه القبيح قريبًا داخل حدودهم، ويجلب معه عواقب وخيمة. هذا ناقوس إنذار. يجب ألا يغضوا الطرف عن الإرهاب. يجب ألا يصبحوا غير مبالين بأهوال 7 تشرين الأول/أكتوبر.

كان العام الماضي صادمًا لكل إسرائيلي ويهودي في جميع أنحاء العالم. يجب ألا ننسى الأطفال الإسرائيليين الذين أصيبوا بصدمة نفسية بسبب أفعال حماس التي بدأت كل شيء. في مذبحة 7 تشرين الأول/أكتوبر، قتل الأطفال أمام أعين والديهم وجرى تعذيب الآباء والأمهات وقتلهم أمام أطفالهم؛ واختطفت عائلات بأكملها، بمن فيها الأطفال؛ وترك الأطفال وحدهم في أنفاق حماس القذرة والمظلمة.

واليوم، لا يزال 120 رهينة، من بينهم أطفال، في الأسر. ويضم الرهائن النساء والرجال، الصغار والكبار. ومن بينهم طفلان – كفير بيباس الذي اختطف وعمره سبعة أشهر فقط، وأرييل بيباس الذي اختطف وعمره أربع سنوات مع والدتهما ووالدهما. ولا يزال مكان وجودهم مجهولا. لن نتخلى عنهم. لن يهدأ لنا بال حتى نعيدهم جميعًا إلى الوطن.

إن الآثار النفسية والندوب التي لحقت بجيل من الأطفال الإسرائيليين الذين يعيشون في ظل هجمات حزب الله الصاروخية المستمرة في الشمال، وحماس في الجنوب، والحوثيين في الجنوب الشرقي، والنظام الإيراني في الشمال الشرقي لا حد لها. تستحق هذه الحقائق أن تؤخذ بعين الاعتبار على قدم المساواة في أي تقرير متوازن عن الأطفال في هذا الصراع. إننا ندعو مجلس الأمن إلى إعادة تركيز جهوده على حماية جميع الأطفال المتضررين من هذا الصراع بشكل حقيقي. وهذا يعني تحميل حماس المسؤولية عن جميع أفعالها ودعم حق إسرائيل في الدفاع عن أطفالها، والدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن والعمل من أجل مستقبل لا يعيش فيه أي طفل – إسرائيلي أو فلسطيني – في خوف من العنف.

إن الأمم المتحدة عند مفترق طرق. ولها أن تختار بين التمسك بمبادئها لحماية الضعفاء أو أن تصبح أداة يتلاعب بها أولئك الذين يستهترون بحياة الأطفال. نحن نحث الدول الأعضاء على اتخاذ الخيار الصحيح من أجل جميع الأطفال العالقين في النزاعات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الدانمرك.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي – فنلندا وأيسلندا والنرويج والسويد وبلدي، الدانمرك. أشكر مقدمي الإحاطات على رؤاهم القيمة.

يرسم تقرير الأمين العام هذا العام (S/2024/384) صورة مقلقة للغاية عن المزيد من العنف، والمزيد من الهجمات على المدارس والمستشفيات، والمزيد من استخدام العنف الجنسي، وزيادة تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات والجماعات المسلحة، وتزايد منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال المحتاجين. وكما سمعنا مراراً وتكراراً اليوم، فقد ارتفع عدد حالات القتل والتشويه بنسبة مذهلة بلغت 35 في المائة. ستظل العواقب المدمرة لتلك الانتهاكات محسوسة لأجيال.

50 في المائة من الانتهاكات الجسيمة ترتكبها القوات الحكومية. نحن ندعو إلى الامتثال للقانون الدولي وحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ونشجع على الحوار لمنع حدوث الانتهاكات الجسيمة.

أود أن أسلط الضوء على ثلاثة عناصرفي هذا الشأن.

أولاً، ندعو الدول الأعضاء وأطراف النزاع إلى الامتثال للقانون الدولي الإنساني؛ والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك قوانين حقوق الطفل؛ وقانون اللاجئين. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تصبح أطرافاً في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

لقد أحطنا علما، في تقرير هذا العام، بإدراج القوات المسلحة وقوات الأمن الإسرائيلية، وكذلك حركة حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين والفصائل التابعة لهما على قائمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة في 7 تشرين

الأول/أكتوبر 2023 وما تلاه من أحداث. نحن نشعر بقلق شديد إزاء المعاناة الهائلة للأطفال في غزة والحالة الإنسانية الحرجة وخطر المجاعة الوشيك الناجم عن عدم دخول ما يكفي من المساعدات. وتشدد بلدان الشمال الأوروبي على أن الحيلولة دون وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح أولوية مطلقة.

وفي أوكرانيا، نشعر بقلق بالغ إزاء القوات المسلحة الروسية والجماعات المسلحة التابعة لها المسؤولة عن ارتكاب انتهاكات جسيمة بحق الأطفال. وفي السودان، نلاحظ ببالغ القلق أن عدد الانتهاكات الجسيمة قد ارتفع بنسبة 480 في المائة مقارنة بالعام السابق بسبب القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وندعو الطرفين إلى وقف الاقتتال والدخول في حوار. إننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى التحقيق مع المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي بحق الأطفال وملاحقتهم قضائياً والتعاون مع آليات العدالة الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.

ثانياً، يجب تعزيز الآليات والأطر القائمة لحماية الأطفال. تُعد آلية الرصد والإبلاغ شرطاً أساسياً ضرورياً للوفاء بولاية الأطفال والنزاع المسلح. ويجب أن نضمن تمويلها والحفاظ عليها. نحن نؤيد الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا دي بوتغييتر ومكتبها تأييداً كاملاً في الاضطلاع بالولاية. إن استجاباتنا للانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال لن تكون كافية ما لم نضمن أن مؤسساتنا قادرة وقوية ولديها الموارد. ونشجع الدول الأعضاء التي لم تؤيد وتنفذ على نحو كامل إعلان المدارس الآمنة والإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان ومبادئ فانكوفر ومبادئ والتزامات باريس، على أن تفعل ذلك. كما ندعو أطراف النزاع إلى توقيع وتنفيذ خطط عمل مشتركة مع الأمم المتحدة لوضع حد للانتهاكات الجسيمة ومنعها.

ثالثًا، يجب علينا بذل مزيد من الجهود لمنع حدوث الانتهاكات الجسيمة أساسا. في العراق وأفغانستان وأوكرانيا وإثيوبيا وتشاد وتشاد وسورية والسودان وميانمار وغزة، الأرض ملوثة بالمتفجرات من مخلفات الحرب، مما يعرض الأطفال وأسرهم للأذى ويحول دون تحقيق التنمية والسلام المستدام. ويجب علينا بذل المزيد من الجهود لمنع استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

ونبرز أهمية ضمان التخطيط بعناية لحماية الأطفال أثناء المراحل الانتقالية لبعثات الأمم المتحدة والحفاظ على القدرات ونقلها إلى الجهات الفاعلة ذات الصلة لتجنب ترك الأطفال عرضة للانتهاكات بعد هذه المراحل الانتقالية. يجب أن نعمل بشكل أفضل لإعطاء الأولوية لحماية الأطفال وحقوقهم ورفاههم وتمكينهم قبل النزاع وأثناءه وبعده.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد هاشم (لبنان): نهنىء جمهورية كوريا على رئاستها لمجلس الأمن لهذا الشهر، ونشكركم على عقدكم هذا النقاش المفتوح حول الأطفال والنزاعات المسلحة.

تأتي هذه الجلسة في خضّم فترة تشهد عنف غير مسبوق بحّق الأطفال، إذ كما يشير الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش في تقريره الأخير حول الأطفال والنزاعات المسلحة (S/2024/384) "بلغ العنف ضد الأطفال في النزاعات المسلحة في عام 2023 مستويات قصوى إذ ارتفعت نسبة الانتهاكات الجسيمة ارتفاعاً مهولا".

يولي لبنان أهمية قصوى لهذا الموضوع، خاصةً في وقت يستمر فيه العدوان الإسرائيلي على جنوبه، عدوان لم ولا يرحم الأطفال. لقد قتلت إسرائيل، منذ الثامن من تشرين الأول/أكتوبر، 12 طفلاً وجرحت أكثر من 75. كذلك، وفي حادثة خطيرة، أصيب ثلاثة أطفال لبنانيين على أثر غارة إسرائيلية أصابت حافلة نقلهم إلى مدرستهم في منطقة النبطية. وبالإضافة إلى هذه الجرائم، أجبر ما لا يقل عن 30 ألف طفل في الجنوب على ترك منازلهم بسبب العدوان المستمر والنزوح شمالا. وقد تم إغلاق أكثر من 70 مدرسة، مما أثّر على تعليم حوالي 20 ألف طفل. أما في المدارس التي لم تغلق، رأينا مشاهد متكررة

لأطفالنا في حالة هلع إثر القصف الإسرائيلي المستمر، حيث يتم تعليق الدروس لتهدئة التلاميذ، وإرسالهم إلى منازلهم.

أخيراً، وبعد طول انتظار، رأينا هذا العام إشارة لجيش الاحتلال الإسرائيلي على القائمة المتضمنة للأطراف الضالعة في ارتكاب انتهاكات جسيمة بحق الأطفال في حالات النزاع المسلح، والمرفقة بالتقرير المشار إليه. ونتطلع لمحاسبة المسؤولين وضمان عدم الإفلات من العقاب، إذ أن التعدي على الأطفال يجب أن يكون خطا أحمر لا يمكن لأي كان تخّطيه.

أشار الأمين العام في تقريره الأخير، والذي يغطي العام 2023 فقط، إلى أن 6 أطفال في لبنان تعرضوا للقتل والتشويه على أيدي جيش الاحتلال الإسرائيلي. ونحن نتطلع للتقرير الذي سيصدر العام القادم، ليتضمن الأرقام المحدثة للجرائم التي وقعت بحق الأطفال في لبنان هذا العام. وراء هذه الأرقام، جرائم تتخطى الآلام الجسدية والجروح والتشويه، وأذى نفسي لا يمكن وصفه، وعائلات لبنانية دُمرت بالكامل. نحن حريصون على حاضر أطفالنا، وعلى مستقبلهم. كذلك نحن قلقون من الأثر طويل الأمد الذي سيخلفّه هذا العدوان على سلامتهم وصحتهم وتعليمهم. فطالما لن يتوقف هذا الهجوم، سيستمر أطفالنا في دفع الثمن. لذا، حان الوقت للضغط على إسرائيل لوقف هذا العدوان، والانتهاء من مسلسل القتل، والكف عن الضرب بعرض الحائط بكافة القوانين والمواثيق الدولية. إن أهلنا وعائلاتنا ونساءنا وشبابنا، كما أطفالنا، متجذرون في لبنانا وجنوبنا وأرضنا. ولم يستطع الاحتلال الإسرائيلي سابقا اقتلاعنا من أرضنا، ولن يستطيع العدوان المستجد استئصالنا من جذورنا. لذلك، يبقى الحل الدبلوماسي والعودة إلى القرارات الدولية ذات الصلة، والامتثال للقانون الدولي بما في ذلك القانون الدولي الإنساني هو الملاذ الأمثال. حينها فقط، نحمي أطفالنا ونضمن لهم العيش بأمن وأمان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد هوانغ نغوين نغوين (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر جمهورية كوريا على عقد جلسة اليوم وأود أن أعرب عن تقدير فييت نام للأمين العام السابق بان كي – مون ومقدمي الإحاطات الآخرين على آرائهم بشأن هذا الموضوع الهام.

الأطفال مستقبلنا لأنه يمثلون الأمل وآفاق عالم أفضل، لكن النزاعات المسلحة في الوقت الحاضر تعرض حياة ملايين الأطفال للخطر في العديد من أنحاء العالم. ويسلط تقرير الأمين العام الأخير (S/2024/384) الضوء على الزيادة الخطيرة في الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في مناطق النزاع، مما يؤدي إلى ازدياد الإصابات بين الأطفال ومنع وصول المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى المشاكل الفظيعة المتعلقة بتجنيد الأطفال الجنود والعنف الجنسي. وعلاوة على ذلك، فإن الهجمات على مرافق التعليم والرعاية الصحية تنتهك بشدة حقوق الأطفال في التعليم والصحة وتقوض نموهم البدني والنفسي. وتدين فييت نام بشدة جميع أشكال العنف ضد الأطفال وتشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تعرضهم للخطر الشديد في حالات النزاع. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على النقاط التالية.

أولاً، إن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات من خلال التنمية المستدامة أمر بالغ الأهمية للحفاظ على السلام وحماية الأطفال. فهذا النهج يساعد على منع نشوب النزاعات التي تغذيها الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، وتجنيب الأطفال الآثار المدمرة للحروب والعنف.

ثانياً، إن مفتاح حماية الأطفال في حالات النزاع هو التقيد بميثاق الأمم المتحدة واحترام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ويجب على الدول الأعضاء، لا سيما الأطراف في النزاعات، أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، فضلا عن ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. ويجب توجيه المزيد من الجهود والأولويات نحو وقف إطلاق النار في النزاعات الدائرة في جميع أنحاء العالم. إن وقف العنف والأعمال العدائية لا ينقذ الأرواح ويسهّل الجهود الإنسانية فحسب، بل يسمح أيضًا بلم شمل الأطفال مع عائلاتهم والعودة إلى المدارس، مما يوجد أسسًا لمستقبلهم السلمي والمفعم بالأمل.

ثالثًا، يتطلب تحسين فعالية حماية الطفل في النزاعات نهجًا منسقًا وموحدًا. ومن الضروري تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من بين جهات أخرى. والهدف هو إنشاء إطار عمل شامل يدمج بناء السلام والتنمية الاقتصادية مع حماية الطفل، ومعالجة الاحتياجات الفورية والتحديات الطويلة الأجل لضمان مستقبل أكثر أماناً للأطفال المتأثرين بالنزاعات.

وإذ أن فييت نام قاست عقودا من الحرب وشهدت بصورة مباشرة العواقب الوخيمة للنزاعات على الأطفال، وباعتبارها من أوائل الدول في العالم التي صادقت على اتفاقية حقوق الطفل، فإنها تولي أهمية قصوى لحماية الأطفال. وتؤكد فييت نام من جديد التزامها الثابت بالعمل بشكل وثيق مع المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيين لمنع نشوب النزاعات ومعالجتها وتأمين مستقبل أكثر أمناً للأطفال في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): بداية أهنئ بلدكم الصديق كوريا على تولي رئاسة المجلس، ونشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

كما نعرب عن تقديرنا للسيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغييتر، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، على إحاطتها الشاملة وعلى جهودها البناءة. والشكر موصول أيضا لمقدمي الإحاطات على إسهاماتهم القيمة.

ونؤيد البيانين اللذين أدلي بهما باسم مجموعة الدول العربية ومجموعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح.

إن تقرير الأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384) يذكرنا مرة أخرى بأن الأطفال لا يزالون يدفعون الثمن الأكبر للنزاعات المسلحة، التي تواصل تعريض حياتهم للخطر وتقويض حقوقهم الأساسية. وفي هذا السياق، نشير بأسى وحزن عميق إلى الأرقام المتزايدة المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد الأطفال الفلسطينيين، خاصة في قطاع غزة. وننوه إلى التقارير المروعة الصادرة عن اليونيسف، والمنظمات الإنسانية، حول الوضع الإنساني الكارثي للأطفال في قطاع غزة الذي أصبح مقبرة للأطفال، حيث يقتل أو يصاب مائة طفل يوميا، جراء القصف الإسرائيلي العشوائي والتجويع الممنهج واستخدام الغذاء كسلاح من خلال منع وصول المساعدات الإنسانية، مما دفع الأمين العام للأمم المتحدة إلى إدراج جيش الاحتلال الإسرائيلي والقوات الأمنية الإسرائيلية في قائمة الأطراف الضالعة في ارتكاب انتهاكات جسيمة بحق الأطفال في حالات النزاع المسلح.

وفي هذا الصدد، تدين دولة قطر بأشد العبارات الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد الأطفال في قطاع غزة، وذلك في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، والمعاهدات، والبروتوكولات الدولية المعنية بحماية الأطفال في النزاع، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بالإضافة إلى الأوامر المؤقتة لمحكمة العدل الدولية.

ونوكد على موقفنا الثابت بأن الحق في التعليم لا ينبغي أن يسقط بسبب النزاعات المسلحة، وينبغي بذل الجهود لضمان حق الأطفال في التعليم وبشكل خاص في الدول التي تعاني من النزاع. كما تعرب دولة قطر عن إدانتها للهجمات على المدارس والمستشفيات، والاعتداءات على الأفراد المشمولين بالحماية ممن لهم صلة بالمدارس والمستشفيات. وفي هذا الصدد، تعرب دولة قطر عن اعتزازها بجهودها الدولية الرائدة والمستمرة في مجال دعم التعليم الجيد، وتعزيز وحماية الحق في التعليم، وخاصة في حالات الطوارئ، بما فيها الجهود البارزة لمؤسسة "التعليم فوق الجميع بدولة قطر"، حيث تحققت العديد من الإنجازات في هذا الميدان، مما أحدث تغييرا جوهريا في حياة الملايين من الأطفال حول العالم. في هذا السياق، وإقرارا بالتداعيات الخطيرة للهجمات على التعليم في سياق منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، اضطلعت دولة قطر بدور رائد قادت من خلاله الجهود الدولية

نحو اعتماد قرار الجمعية العامة 275/74 الذي أقر يوم 9 سبتمبر/أيلول اليوم الدولي لحماية التعليم من الهجمات. كما قدمت دولة قطر الدعم لتشغيل مركز التحليل والاتصال التابع لمكتب الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في الدوحة، والذي تم افتتاحه في حزيران/يونيه 2022 من أجل دعم بناء القدرات، وإنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة.

وفي سياق جهود دولة قطر المستمرة لحماية الأطفال في النزاع، قامت بإجلاء أكثر من ألفين من الجرحى والمرضى ومرافقيهم، بمن في ذلك الأطفال، من قطاع غزة، بالإضافة إلى إرسال عشرات الطائرات المحملة بالمواد الإغاثية والإنسانية.

وتؤكد دولة قطر على أهمية تضافر الجهود الدولية وإعطاء الأولوية لتعزيز حماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات. كما نشدد على ضرورة ضمان المساءلة والمحاسبة لمرتكبي الانتهاكات، واحترام الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ختاما، تؤكد دولة قطر على التزامها الراسخ بالعمل مع الأمم المتحدة وجميع الشركاء الدوليين لتعزيز الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتسويتها والتخفيف من آثارها على الأطفال وحمايتهم .

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد بالعبيد (اليمن): أولا، نؤيد بيان المجموعة العربية الذي أدلى به الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية.

أود، في البدء، أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة لتناول ملف الأطفال والنزاع المسلح. كما أود أن أشكر، في هذا الصدد، السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، وممثلته الخاصة، السيدة فيرجينيا غامبا، على جهودهما لحماية الأطفال في مناطق النزاعات المسلحة.

أطلعنا على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الأطفال والنزاعات المسلحة لعام 2023 (S/2024/384)، وفي ظل الاتجاهات المثيرة للقلق البالغ والأرقام الواردة في تقرير الأمين العام، نود أن نسترعي انتباه المجلس إلى جملة من النقاط في سياق مناقشتنا هذه.

أولا، تحذر الحكومة اليمنية والتقارير الوطنية من استغلال الميليشيات الحوثية الإرهابية للهدنة الإنسانية والعدوان الإسرائيلي على غزة في عمليات تكثيف حملات الحشد والتعبئة لتجنيد آلاف الأطفال. حيث وصل عدد المجندين الجدد في ما يسمى ألوية طوفان الأقصى إلى قرابة 000 280 معظمهم من الأطفال. واستمرت قيادة هذه الميليشيات باستهداف الأطفال من خلال ما يسمى بالمخيمات الصيفية التي تعتبر أخصب وسيلة توظفها الميليشيات لاستقطاب الأطفال وتجنيدهم والزج بهم في جبهات القتال، حيث صرحت المليشيات بتسجيل أكثر من 1.8 مليون طفل في مخيمات هذا الصيف.

ثانياً، أشار التقرير إلى العديد من الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في المناطق التي تقع تحت سيطرة الميليشيات الحوثية الإرهابية، ولكن من المؤسف أن التقرير لم يشر إلى الانتهاكات التي تطال تحريف المناهج الدراسية وإقامة المخيمات الصيفية التي من خلالها أصبح آلاف الأطفال اليمنيين ضحايا مخيمات تفخيخ العقول وغسل الأدمغة بالأفكار المتطرفة الإرهابية وتعبئتهم بشعارات الموت والكراهية. وحتى الأعداد التي ذكرها التقرير شملت ذكر 59 طفلا مجندا من قبل الميليشيات الحوثية، وفي المقابل فإن ما استعرضته الميليشيات الحوثية على ظهر السفينة MV Galaxy Leader كانوا مئات الأطفال المجندين وصورتهم في وسائل إعلامها. إننا نستغرب صمت المجتمع الدولي تجاه أكبر عملية تجنيد مفتوحة يشهدها تاريخ البشرية تنفذها الميليشيات الحوثية والتي تتعارض مع دعوات جهود التهدئة وإنهاء النزاع وكل المواثيق والأعراف الدولية وتكشف عن الموقف الحقيقي لهذه الميليشيات ومحاولاتها خلق قنبلة موقوتة تهدد مستقبل الأجيال والأمن والسلم الإقليميين والدوليين لعقود قادمة.

ثالثا، إن استمرار الميليشيات الحوثية الإرهابية في الانتهاكات المنظمة والممنهجة وإعاقة عمل فرق الرصد وعرقلتها العمليات الإنسانية باعتقال موظفي المنظمات الوطنية والدولية وتحويل مسار المواد

الإغاثية لخدمة مجهودها الحربي، يدل على إصرار هذه الميليشيات على تدمير مستقبل الأطفال وإعاقة أي جهود لإنقاذهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع.

رابعا، إذ تجدد الحكومة اليمنية التأكيد على حرصها على دعم جهود الأمم المتحدة والفريق القطري العامل في اليمن واستمرار التعاون لإنهاء انتهاكات حقوق الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح، فإنها تدعو المجتمع الدولي وهذا المجلس للضغط على الميليشيات الحوثية الإرهابية لوقف جرائمها وانتهاكاتها بحق الأطفال في مناطق سيطرتها، وخاصة إنشاء ما يسمى بالمخيمات الصيفية وتحريف المناهج الدراسية بمفاهيم متطرفة تخدم هذه الخطط الإرهابية. وتعرب عن أملها الذي رددته مرارا وتكرارا في أن يتناول التقرير القادم للأمين العام للأمم المتحدة هذه الانتهاكات بشكل موسع: المخيمات الصيفية وتحريف المناهج. كما تدعو الأمم المتحدة والشركاء الدوليين إلى تقديم الدعم لبرامج الحكومة اليمنية لإعادة تأهيلها الأطفال المتأثرين بالنزاع ومساعدتها على وضع برامج فعالة لإعادة إدماجهم في المجتمع بما يضمن سلامتهم العقلية والنفسية.

خامسا، يواجه الأطفال في فلسطين الشقيقة أبشع أنواع الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك القتل والتشويه من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وآخرها ما تعرض له الأطفال في قطاع غزة والضفة الغربية خلال الأشهر التسعة الأخيرة، حيث قتل أكثر من 15 000 طفل في ظل تجاهل وصمت المجتمع الدولي والجهات المعنية في هذه المنظمة. ونرى من الأهمية توفير الحماية اللازمة للأطفال الفلسطينيين من انتهاكات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ومحاسبتها على جرائمها المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني وضمان عدم إفلاتها من العقاب. ونرحب بقرار الأمين العام، الذي أتى متأخرا 75 عاما، بإدراج جيش الاحتلال الإسرائيلي والقوات الأمنية الإسرائيلية على القائمة السوداء بسبب جرائمها البشعة ضد الأطفال الفلسطينيين التي شملت القتل والاعتداء على المستشفيات والمدارس بشكل همجي وقتل العاملين في العمليات الإنسانية وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية للأطفال.

وختاما، يستحق الأطفال حول العالم أن ينعموا بالأمن والأمان. وتقع على عاتقنا جميعا مسؤولية استثنائية لمنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال واحترام وحماية حقوقهم وسلامتهم في مناطق النزاعات. وبشكل خاص، يستحق الأطفال في بلدي التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وغير المدنس بأيديولوجيات الكراهية والعنف والإرهاب، ليعيشوا أطفالا كأقرانهم حول العالم لا محاربين. ويستحق أطفال فلسطين أن يعيشوا كأي أطفال في العالم يملكون وطنا وأرضا وهوية – يعيشون أحرارا بعيدا عن جحيم الاحتلال.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليتوانيا.

السيد بولاسكاس (ليتوانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان البلطيق الثلاثة: إستونيا ولاتفيا وبلدي، ليتوانيا.

كما نؤيد البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

إننا نقدر الأفكار القيمة التي تشاطرها الأمين العام السابق ونائب رئيس مجلس الحكماء، سعادة السيد بان كي مون، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، ونائب المدير التنفيذي لليونيسيف، السيد تيد شيبان.

في كل عام، نأمل يائسين في إحراز تقدم في التخفيف من الوضع المدمر للأطفال العالقين في النزاعات المسلحة. ومع ذلك تزداد الحالة قتامة عاماً بعد عام. يقدم تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاعات المسلحة (S/2024/384) رؤية مقلقة للغاية للمعاناة التي يتعرض لها الأطفال في بوركينا فاسو وميانمار وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا والصومال والسودان وغيرها من البلدان المتأثرة بالنزاعات. فالزيادة المستمرة في معاناة الأطفال تدعو إلى تجديد التفاني في حماية الأطفال في مناطق النزاع، ما يعزز أهمية مسؤوليتنا الجماعية لحماية مستقبلهم.

وللسنة الثانية على التوالي، تظل روسيا العضو الدائم الوحيد في مجلس الأمن الذي يُدرج في مرفقات التقرير بسبب ارتكابها انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في أوكرانيا. ويذكر التقرير أن الأمم المتحدة

تحققت، في عام 2023، من 938 حالة. ومن المعترف به على نطاق واسع أن هذه الإحصائية لا تمثل الأرقام الحقيقية إلى حد كبير بسبب تقييد روسيا إمكانية الوصول لإجراء المراقبة في الأراضي الأوكرانية التي تحتلها روسيا مؤقتًا. وفي الوقت نفسه، نعرب عن حيرتنا بشأن ترحيب التقرير بتعاون روسيا المفترض مع الممثل الخاص في حين أنها لم توقع بعد على خطة العمل الرامية إلى معالجة الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبها المعتدي ضد الأطفال، ولم تتوقف القوات المسلحة الروسية عن ارتكاب تلك الانتهاكات.

إننا نثني على الجهود الدولية، وخاصة تلك التي تقودها قطر، للتوسط في عودة الأطفال الأوكرانيين الذين رحلتهم روسيا أو نقلتهم قسرا. كما نحث اليونيسف ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على الانخراط بنشاط في عودة الأطفال الأوكرانيين المبعدين بشكل غير قانوني. فمشاركتهم أمر بالغ الأهمية في ضمان إيلاء الأولوية لحقوق هؤلاء الأطفال ورفاههم وضمان وجود آليات فعالة لتيسير لم شملهم الآمن والسريع بأسرهم. ومن المهم أيضًا تسليط الضوء على إنشاء التحالف الدولي لعودة الأطفال الأوكرانيين، وهو تحالف مفتوح أمام الدول للانضمام.

كما نود أن نلفت الانتباه إلى حملة منح جوازات السفر الروسية المكثفة في أوكرانيا. فمنذ بداية الحرب الشاملة، أصدرت روسيا أكثر من 1.5 مليون جواز سفر روسي للأشخاص الذين يعيشون في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتًا، بمن فيهم أطفال. وهذا الأمر ينتهك القانون الدولي ويعقّد عملية تحديد هوية المفقودين، ما يخلق الأسس القانونية للترحيل الجماعي للأطفال ويسهل محو الهوية الأوكرانية.

إن عدد الأطفال المتأثرين بالحالة في الشرق الأوسط صادم. فمن بين جميع الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت ضد الأطفال على مستوى العالم في عام 2023، كان ربعها في إسرائيل وأراضي الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة. إننا نحث جميع الأطراف المشاركة في النزاع على اتخاذ إجراءات فورية للالتزام بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان الاتفاق فوراً ومن دون تأخير على وقف الأعمال العدائية لأسباب إنسانية.

إن الحالة المزرية التي يواجهها الأطفال في جميع أنحاء العالم تتفاقم بسبب الحرمان من وصول المساعدات الإنسانية، المعترف به كأحد الانتهاكات الستة الجسيمة. وهذا الحرمان يزيد بشكل كبير من المعاناة التي يعيشها الأطفال العالقون في مناطق النزاع. ومن الضروري أن تمنح جميع الأطراف المتورطة في هذه النزاعات الوصول غير المقيد للمنظمات الدولية والمحلية على حد سواء لإيصال المساعدات والدعم الأساسيين من أجل التخفيف من حدة الأزمات الإنسانية الحادة التي تؤثر على الأطفال الضعفاء ومجتمعاتهم. نود أن نؤكد من جديد دعمنا الثابت لمكتب الممثلة الخاصة واليونيسيف والمنظمات الأخرى المتفانية التي تعمل بلا كلل لحماية ودعم حقوق الأطفال على مستوى العالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أرمينيا.

السيدة ميليكيان (أرمينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر رئاسة جمهورية كوريا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع الأطفال والنزاع المسلح. إن حضور الأمين العام السابق ونائب رئيس مجلس الحكماء، بان كي مون، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ونائب المدير التنفيذي للعمل الإنساني وعمليات الإمداد في اليونيسف وإحاطاتهم يدل على الأهمية القصوى لالتزامنا المشترك بحماية أرواح الشباب المعرضين للخطر. إن القرار التاريخي 1261 (1999)، وقرارات مجلس الأمن اللاحقة بشأن الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، وولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، تشكل إطار مناقشتنا. إننا نهدف إلى تقييم ممارسات الدول في مجال حماية الأطفال وتحديد الثغرات والتحديات في ضوء الزيادة المروعة في الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال، كما كشف عنها الأمين العام في تقريره عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384)، منذ اعتماد ذلك القرار قبل 25 عاماً.

ويشكل نقص الإبلاغ تحدياً كبيراً يمكن أن يؤدي إلى التحيز وعدم كفاية الاستجابات، مما يتيح ارتكاب المزيد من الانتهاكات. ومما يؤسف له أننا شهدنا في منطقتنا أيضاً أعمال عنف بحق الأطفال في

حالات النزاع. تسببت الحرب التي شُنت على ناغورنو كاراباخ في أيلول/سبتمبر 2020 في خضم الجائحة العالمية في معاناة هائلة ودمار ونزوح آلاف الأشخاص. ألحقت عمليات القصف الجوي والقصف المدفعي والصاروخي المتعمدة أضراراً جسيمة بالعديد من المرافق الطبية، بما في ذلك قسم الولادة في مركز صحة الأم والطفل في ستيباناكيرت. وأدت الهجمات التي استهدفت المؤسسات التعليمية إلى تدمير المدارس ورياض الأطفال.

لقد وقع السكان المدنيون في ناغورنو كاراباخ ضحية حصار غير إنساني أثّر فرضه بشدة على حقوق ومعيشة أكثر الفئات ضعفاً وهم الأطفال، في انتهاك خطير للالتزامات القانونية القائمة وأوامر محكمة العدل الدولية. وقد تسبب الحصار المفروض على شريان الحياة الإنساني في نقص حاد في الغذاء والدواء والوقود والكهرباء وغيرها من السلع، مما أدى إلى أزمة إنسانية كاملة وتجويع. بعد حصار ناغورنو كاراباخ لمدة 10 أشهر، شنت أذربيجان هجومًا عسكريًا واسع النطاق في أيلول/سبتمبر 2023، ونتيجة لذلك اضطر جميع سكان ناغورنو كاراباخ إلى مغادرة موطن أجدادهم واللجوء إلى أرمينيا. جاء الأشخاص، بمن فيهم الأطفال، إلى أرمينيا مصابين ومصدومين وبدون متعلقاتهم الأساسية.

ومن المثير للقلق بشكل خاص أن آليات الخبراء المستقلين ما فتئت تقدم تقارير عن مشاركة الأطفال في الدعاية التي ترعاها الدولة على أساس عرقي وديني. وتهدف المناهج التعليمية في رياض الأطفال والمدارس في أذربيجان إلى تلقين الأطفال كراهية الأرمن والتحريض على العنف والتعصب. إن هذه الممارسة الخبيثة المتمثلة في القوالب النمطية السلبية التي تؤجج الكراهية على أساس الهوية الوطنية بين الأطفال والشباب ليست فقط مستهجنة ولا تتفق مع القانون الدولي الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بل إنها تقوض الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية للسلام.

إن الحماية الفعالة للأطفال في حالات النزاع المسلح تتطلب تعزيز الالتزام بتنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة وتستلزم الإنذار المبكر والعمل المبكر. وتؤكد أرمينيا مجدداً التزامها بتعزيز وحماية حقوق وكرامة جميع الأطفال، ولا سيما أولئك الذين يقيمون في مناطق النزاع، فضلاً عن منع الانتهاكات الجسيمة. نحن ندعم ولاية الممثلة الخاصة في تعميم أنشطة وكالات الأمم المتحدة وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، بهدف ضمان الحماية الفعالة على أرض الواقع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد عبد المغيث (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئاسة جمهورية كوريا على عقد هذه المناقشة السنوية المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح. كما أشكر السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغييتر، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، على تقديمها التقرير السنوي للأمين العام (S/2024/384). وأشكر مقدمي الإحاطات الآخرين، بمن فيهم الأمين العام السابق بان كي مون، على عروضهم الثاقبة.

نشعر بقلق بالغ إزاء الارتفاع الشديد في العنف ضد الأطفال في النزاعات المسلحة في الآونة الأخيرة. وفقًا لما ذكرته الممثلة الخاصة، كانت هناك زيادة صادمة بنسبة 21 في المائة في الانتهاكات الجسيمة في عام 2023. وزادت حالات القتل والتشويه بنسبة مذهلة بلغت 35 في المائة. وأدى العدوان الإسرائيلي المستمر على غزة إلى سقوط أعداد غير مسبوقة من الضحايا في صفوف الأطفال الفلسطينيين. ولا يزال التجاهل التام للقانون الدولي الإنساني من قبل أطراف النزاع في حالات النزاع المسلح في العديد من أنحاء العالم مثيراً للقلق الشديد.

وأشار التقرير إلى الوضع في ميانمار، حيث كان كل من الجيش والجماعات المسلحة مسؤولين عن انتهاكات جسيمة بحق الأطفال. ونشعر بالقلق بشكل خاص إزاء النزاعات الدائرة في ولاية راخين، حيث تفيد التقارير بأن أطفال وشباب الروهينغيا يُستخدمون كمقاتلين ودروع بشرية. وكبلد يستضيف أكثر من 1,2 مليون شخص من أقلية الروهينغيا، فإننا نشعر بالقلق إزاء الآثار العابرة للحدود المترتبة على هذه الأنشطة في ميانمار. ومن الأهمية بمكان الآن معالجة

هذه التحديات على وجه السرعة من أجل ضمان أن تكون البيئة في ميانمار مواتية لحماية جميع الأطفال وعودة الروهينغيا النازحين الذين لجأوا إلى بنغلاديش.

لا تزال بنغلاديش ملتزمة بحماية حقوق الأطفال وتوليها أولوية قصوى. يكفل دستور بنغلاديش ويحمي الحياة والحرية وعدم التعرض للتعذيب والحماية من السخرة لجميع المواطنين، بمن فيهم الأطفال. لقد اتخذنا خطوات قانونية وسياسية شاملة لحماية حقوق الأطفال وتعزيزها. إن قانون الأطفال لعام 1974 هو القانون الرئيسي الذي ينص على حماية الأطفال. ويعاقب قانون منع قمع النساء والأطفال لعام 2000، أو قانون الأحكام الخاصة، على جرائم العنف بحق النساء والأطفال. إن بنغلاديش من الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية المتعلقة بالأطفال في النزاع المسلح وما فتئت ملتزمة تماماً بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية. وعلى الصعيد العالمي، ما فتئت بنغلاديش ملتزمة التزاماً كاملاً بحماية المدنيين، وخاصة الأطفال، في النزاعات المسلحة. وباعتبارنا البلد الرائد في مجال المساهمة بقوات وأفراد شرطة، فإن قوات حفظ السلام المتفانية التابعة لنا تعمل في العديد من الحالات الصعبة لحماية الأطفال من القتل أو التشويه أو التأثر بالعنف الجنسي. وعلاوة على ذلك، فإنها توفر الحماية للمدارس والمستشفيات وتضمن قدسيتها كفضاءات للتعليم وتضميد الجراح.

للنزاعات المسلحة آثار مدمرة على الأطفال، وخاصة الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة. خلال النزاعات المسلحة، يتعرض الأطفال للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني والمشاركة القسرية في النزاعات، فضلاً عن تعرضهم للقتل والاحتجاز والفصل عن أسرهم وحرمانهم من المساعدة الإنسانية. ونحن قلقون بشكل خاص إزاء الفظائع المروعة التي ترتكب بلا هوادة بحق الأطفال الفلسطينيين في غزة. ومن المخزي أن الهجوم لا يزال مستمراً في تجاهل تام لنداءات المجتمع الدولي، بما في ذلك القرار 2735 (2024) الذي دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار. إننا نطلب من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح مواصلة إيلاء المزيد من الاهتمام للأحداث المأساوية في غزة، بما في ذلك قتل وتشويه آلاف الأطفال الذين سيضطرون إلى تحمل حياة الإعاقة الدائمة، هذا إذا نجوا من الموت أصلاً.

وتشكر بنغلاديش الأمين العام على تقريره السنوي الذي سلط الضوء على ستة انتهاكات جسيمة بحق الأطفال. كما نشكر الأمين العام على إدراج جميع الأطراف المسؤولة في مرفقات تقريره، بما في ذلك القوات المسلحة وقوات الأمن الإسرائيلية المسؤولة عن قتل الأطفال وتشويههم، وكذلك عن الهجمات على المدارس والمستشفيات. ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء الهجمات المتزايدة على المدارس والمستشفيات ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال.

يجب معاقبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال والمتمادين في ارتكابها ومحاسبتهم على انتهاكهم الجسيم لتلك الحقوق. ندعو جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى التعاون مع جميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لضمان إيصال المساعدات الإنسانية بسلاسة، وإلى إسكات أسلحتها .

ويجب أن نضمن وصول للمساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية دون عوائق، بما في ذلك الصحة والتعليم، في جميع الظروف. ويجب أن تظل المدارس والمستشفيات آمنة في جميع الأوقات. ويجب أن تكون الأولوية السياسية القصوى لجميع الدول الأعضاء هي تعزيز الإجراءات الرامية إلى حماية الأطفال من الآثار المروعة للنزاعات المسلحة. وستواصل بنغلاديش تقديم الدعم للجهات الفاعلة في المجال الإنساني والشركاء الآخرين لضمان حماية أفضل للأطفال في النزاعات المسلحة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد فاسكونسيلوس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): تعرب المكسيك عن امتنانها لجمهورية كوريا على عقد هذه المناقشة بشأن موضوع بهذه الأهمية العالمية. لقد استمعنا باهتمام كبير إلى الإحاطة

التي قدمتها السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وإلى الإحاطتين اللتين قدمهما السيد بان كي – مون والسيد تيد شيبان.

وتتيح هذه المناقشة فرصة جديدة لاستكشاف التحديات التي نواجهها في بيئة عالمية تجعل حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح أمراً بالغ الصعوبة. وكما يوضح التقرير الأخير للأمين العام (S/2024/384)، من المثير للقلق بشكل خاص أن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال المحاصرين في النزاعات المسلحة قد زادت بنسبة 23 في المائة في عام 2023 مقارنة بالعام السابق. فمن أفغانستان إلى مالي وجنوب السودان واليمن وغزة، تنتهك الأطراف المتحاربة إحدى أبسط قواعد الحرب الأساسية – حماية الأطفال. إن العالم مكان خطير على الأطفال الذين يبدو أنهم أصبحوا أهدافًا متعمدة للهجمات المسلحة.

وعلى الرغم من أن المجلس اتخذ عدة قرارات بشأن الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، فإننا نستنكر استمرار الهجمات ضد البنية التحتية المدنية الحيوية مثل المدارس والمستشفيات، والتي لا تحرم الأطفال من حقهم في التعليم والدواء فحسب، بل تؤثر بشكل كبير على سلامتهم النفسية. ويساورنا بالغ القلق إزاء الهجمات على مرافق وكالة الأمم المتحدة وموظفيها.

وفيما يتعلق بالحلول التي يجب علينا نحن الدول الأعضاء اقتراحها وتنفيذها، أود أن أسلط الضوء على دعم بلدي لمهام عمليات حفظ السلام، بما في ذلك عمل مستشاري حماية الطفل، الذين يساعدون الحكومات بنشاط على اعتماد استراتيجيات وقائية وطنية وتعزيز البنية التحتية المحلية للسلام. كما يجب علينا أن نواصل ممارسة الضغط، من خلال المجلس وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، لضمان امتثال أطراف النزاع لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، وفي حال عدم قيامها بذلك، إبلاغ السلطات الأخرى مثل المحكمة الجنائية الدولية.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى أن المكسيك تحيط علما بخطط العمل والالتزامات الأخرى التي وُضعت مع أطراف النزاع بشأن هذه المسألة، بهدف منع ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد القاصرين في حالات النزاع المسلح وما بعد النزاع. وكما فعلت بلدي على مدى السنوات الـ 27 الماضية، ستواصل المكسيك إدانة جميع أشكال العنف ضد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة إدانة قاطعة. وسنعرب عن موقفنا الحازم على الدوام معارضين للتجنيد القسري والمجازر والتشويه والعنف الجنسي وجميع الاعتداءات على حقوق الإنسان للأطفال، وكذلك مؤيدين إنهاء معاناة من هم في أمس الحاجة إلى حمايتنا. وفي هذا الصدد، سيدي الرئيس، أؤكد لكم وللدول الأعضاء والهيئات الدولية الممثلة هنا أن المكسيك ستظل حليفا في هذه المسائل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد حمود (الأردن): أتقدم منكم بجزيل الشكر على عقدكم لهذه الجلسة، متمنيا لكم التوفيق في استكمال تيسير أعمال مجلس الأمن للشهر الحالي. واسمحوا لي أن أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم، وأن أعرب أيضا عن تثميننا لعمل الممثلة الخاصة للأمين العام، واليونيسف، ووكالة الأونروا، وإدارة عمليات السلام وبناء السلام، وجميع الجهات الأممية والإنسانية الفاعلة في مجال حماية الأطفال.

ولا يفوتني أن أشكر جمهورية مالطة على جهودها الحثيثة في قيادة هذا الجهد في مجلس الأمن. كما يدعم الأردن بياني المجموعة العربية ومجموعة الأصدقاء حول الأطفال والنزاع المسلح.

إن إجمالي عدد الانتهاكات المُسجلة من قبل الأمم المتحدة في تقرير الأمين العام حول الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384) لعام 2023 هو الأعلى على الإطلاق، وإن لهذا الارتفاع انعكاسات خطيرة وأضرار وخيمة ليس على مستوى الأطفال في مناطق النزاع المسجلة فيها فحسب، بل أيضا على أمن واستقرار العالم ومستقبل الأجيال القادمة ككل.

ووفي الوقت الذي يناقش فيه المجلس اليوم الانتهاكات المسجلة ضد الأطفال في مناطق النزاع بشكل خاص، يشهد العالم استمرارا للحرب الإسرائيلية البربرية على قطاع غزة، والتي قتلت منذ أن بدأت

قبل أكثر من 8 8 أشهر نحو 38 ألف فلسطيني، ثلثهم من الأطفال، ناهيك عن أن نحو 21 ألف طفل ما زالوا في عداد المفقودين، وفقاً لإحصائيات منظمة Save the Children الأخيرة، فضلا عن عشرات الآلاف من الأطفال الذين تيتموا وفقدوا أهاليهم نتيجة هذه الحرب، ولا يوجد لهم أسر ترعاهم أو مؤسسات تحميهم

وما إدراج تقرير الأمين العام لجيش الاحتلال الإسرائيلي ولقوات الأمن الإسرائيلية على القائمة السوداء للأطراف التي ارتكبت انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، إلا توثيق أممي لتعمد إسرائيل قتل المدنيين، بمن فيهم الأطفال، ودليل قاطع على مسؤولية إسرائيل عن الانتهاكات الجسيمة ضد أطفال فلسطين، واستخدامها الغذاء كسلاح ضدهم، واستهدافهم بالقتل، والتجويع، والحرمان من أبسط متطلبات الحياة والبقاء، دون حساب أو مسائلة.

إن استمرار العدوان على غزة وقتل المدنيين بلا هوادة يحتم على مجلسكم، مجلس الأمن والمجتمع الدولي، التحرك بشكل فوري وفاعل لوقف العدوان ووضع حد لجرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل ضد أهالي برفع حصارها عنهم ولحمايتهم من القتل والمجازر والتجويع والإبادة، ومن امتهان كرامتهم البشرية وأبسط قيمهم الإنسانية.

ولا يجوز الاستمرار في تحصين إسرائيل من المساءلة والإفلات من العقاب، ومن التغول على القانون الدولي، دون أي اكتراث منها أو احترام للمبادئ والأسس التي قامت عليها هذه المنظمة.

ونحذر هنا من أن تعمد إسرائيل حرمان الشعب الفلسطيني في غزة من الاحتياجات الأساسية، وفرضها لقيود جسيمة على قدرات الهيئات الأممية والإنسانية في توزيع المساعدات الأساسية، سيخلق كارثة إنسانية جديدة، وبخاصة للفئات المستضعفة مثل الأطفال والنساء وكبار السن.

لقد دمرت هذه الحرب الإسرائيلية جيلاً كاملاً من الأطفال في غزة تحت مرأى ومسمع العالم، دون اكتراث لطفولتهم وأحلامهم وآلامهم. وسيكون لذلك انعكاسات على مستقبل المنطقة وفرص تحقيق السلام والعيش المشترك بين الأجيال القادمة.

وإذا لم تتوقف الحرب وبقينا على هذه الطريق الدموية، فلن تنعم المنطقة والأجيال القادمة بالسلام والاستقرار الذي نريده وتريده الشعوب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر وفد جمهورية كوريا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. كما أحيط علما مع التقدير برؤى جميع مقدمي الإحاطات.

يصادف هذا العام مرور 25 عاماً على اتخاذ القرار 1261 (1999) بشأن الأطفال والنزاع المسلح. على مر السنين، أبرزت المناقشة السنوية التحديات التي يواجهها الأطفال في حالات النزاع المسلح، وساعدت المجتمع الدولي على إدراك أهمية منع الانتهاكات بحق الأطفال ووضع حد لها. ولتحقيق هذه الغاية، نقدر عمل مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام تقديرا كبيرا.

غير أنه لا يزال يتعين إحراز المزيد من التقدم، مع تغير مشهد النزاعات المسلحة وتنوع طبيعة أوجه الضعف التي يواجهها الأطفال. يشكل حجم الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال في حالات النزاع المسلح وخطورتها مصدر قلق بالغ. ويعرض تقرير الأمين العام لهذا العام (S/2024/384) سرداً واقعياً للتهديدات المتصاعدة التي يواجهها الأطفال في مناطق النزاع. فلا يزال الإرهابيون والجماعات المسلحة يرتكبون غالبية الانتهاكات.

وفي هذا السياق، أود أن أتناول خمس نقاط.

أولاً، تقع على عاتق الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن حماية حقوق الطفل، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل. ونواصل تشجيع الدول الأعضاء على التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة واعتماد أطر قانونية متينة لحماية حقوق الطفل وتعزيزها.

ثانياً، يتطلب الانتهاك والاستغلال والعنف الجنسي وغير ذلك الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها الإرهابيون بحق الأطفال تركيزا أكبر وإجراءات حازمة. لا يزال الأطفال معرضين بشكل خاص لتلقين

العقائد عن طريق الأيديولوجيات المتطرفة العنيفة الرامية إلى إثارة الإرهاب. ولا يمكن التغلب على هذا التحدي إلا من خلال إجراءات حازمة تتخذها الحكومات التي تعمل هذه الكيانات على أراضيها.

ثالثاً، لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية التعليم الجيد وتنمية المهارات لتخفيف حدة العواقب السلبية. ويتيح استخدام الأدوات الرقمية لتوفير التعليم والتدريب المهني والدعم النفسي الاجتماعي فرصاً جديدة للأطفال في حالات النزاع. ويجب إيلاء الأولوية لحماية المدارس، لا سيما مدارس البنات، ومرافق الرعاية الصحية والعاملين فيها.

رابعاً، لا بد من اتباع نهج أكثر شمولاً لتوفير الحماية للأطفال ضحايا النزاعات المسلحة. ويجب إيلاء اهتمام خاص للأطفال الذين يواجهون إعادة التوطين وإعادة الإدماج. فالأطفال الذين ينشأون في حالات النزاع وما بعده يحتاجون في كثير من الأحيان إلى بداية جديدة.

خامساً، استناداً إلى تجربتنا على مدى عقود من الزمن في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ندرك أهمية توفير الموارد الكافية والعدد اللازم من المستشارين في مجال حماية الأطفال في بعثات حفظ السلام لتحقيق فعالية برامج حماية الأطفال.

في الختام، يعد الحق في طفولة سعيدة تؤدي إلى حياة مليئة بالفرص حقا أساسيا لكل طفل. وستحدد صحة أطفالنا وشبابنا وتعليمهم وقدراتهم الإبداعية رفاه البشرية وقوتها. فالأطفال هم مستقبل العالم. وأن أختتم بياني بالتأكيد من جديد على التزام الهند الراسخ بدعم الأمم المتحدة في مساعيها لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح.

وقبل أن أختتم رسمياً، أود أن أرد بإيجاز، حرصا على الوقت، على الملاحظات التي أدلى بها أحد الممثلين ضد بلدي والتي من الواضح أنها ذات دوافع سياسية ولا أساس لها. إنني أرفض الملاحظات لا أساس لها رفضا قاطعا وأدينها وأقابلها بالازدراء الذي تستحقه. فهي ليست سوى محاولة أخرى من المحاولات المعتادة لصرف الانتباه عن الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال التي لا تزال مستمرة بلا هوادة في بلد الممثل نفسه، على النحو المبين في تقرير الأمين العام لهذا العام عن الأطفال والنزاع المسلح.

أما فيما يتعلق بإقليمي جامو وكشمير ولاداخ الاتحاديين فسيظلان دائما جزءا لا يتجزأ من الهند، بغض النظر عما يؤمن به أو يتمناه هذا الممثل تحديدا أو بلده.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسبانيا.

السيدة روبليس كارتيس (إسبانيا) (*تكلمت بالإسبانية*): تؤيد إسبانيا البيان لذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلي به باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

إننا نشاطر القلق البالغ إزاء البيانات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2024/384)، التي تحدد مستويات غير مسبوقة من العنف بحق الأطفال في سياقات متعددة.

وباعتبارنا أعضاء في التحالف الدولي من أجل عودة الأطفال الأوكرانيين، نوجه الانتباه إلى أكثر من 000 20 طفل أوكراني تم ترحيلهم قسراً إلى روسيا منذ بداية الغزو. هذه جريمة حرب ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة. وندعو جميع الدول إلى الامتثال لمذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية.

في الشرق الأوسط، ازدادت الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال بنسبة 155 في المائة. وقد أُصبنا بصدمة شديدة إزاء الأعداد الكبيرة من حوادث القتل والتشويه والاعتقال التي يتعرض لها الأطفال الفلسطينيون في الصراع الدائر في غزة، تماماً كما ندين بأشد العبارات حوادث القتل والتشويه والاختطاف والعنف الجنسي التي ارتكبتها حماس بحق الأطفال الإسرائيليين خلال الهجمات الإرهابية الوحشية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر.

وتطالب إسبانيا بوقف فوري ودائم لإطلاق النار يتيح الإفراج عن الرهائن، وزيادة كبيرة في المساعدات الإنسانية والامتثال الكامل للتدابير التحفظية التي أصدرتها محكمة العدل الدولية. ونؤيد اقتراح وقف إطلاق النار الوارد في القرار 2735 (2024) وندعو إلى تنفيذه فوراً.

لقد وقعت معظم هذه الحوادث بسبب استخدام أسلحة متفجرة في المراكز السكانية. ونلتزم بالإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية

المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وبتعزيز عالميته.

ووقعت حوادث أخرى بسبب منع وصول المساعدات الإنسانية، وهو ما ندينه بشدة. يعاني 9 من كل 10 أطفال في غزة من الفقر الغذائي الحاد، ووفقا لما أفادت به منظمة الصحة العالمية، تم تشخيص سوء التغذية الحاد وعلاجه لدى أكثر من 000 8 طفل دون سن الخامسة من العمر.

وأفاد التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات بأن الهجمات على التعليم قد ازدادت بنسبة 20 في المائة تقريباً في الفترة 2022–2023. وهذه الهجمات، إضافة إلى تأثيرها المباشر، تزيد من خطر تعرض الأطفال للانتهاكات الجسيمة، مثل الاختطاف والعنف الجنسي.

إننا نشجع تنفيذ إعلان المدارس الآمنة، وندعم مشاريع التعليم في حالات الطوارئ في أوكرانيا وأفغانستان وهايتي وغيرها.

ومن الأسباب الأخرى التي تدعو إلى القلق انتهاكات حق الأطفال في الصحة في النزاعات، حيث تتزايد الهجمات على البعثات الطبية وأفرادها، واستمرار العنف الجنسي الذي لا ندرك نطاقه الحقيقي، نظراً لصعوبة جمع بيانات موثوقة عن هذه الآفة.

وفي هذا الصدد، لا يزال العمل الذي تقوم به الممثلة الخاصة للأمين العام والوكالات التي تتعاون معها ضرورياً. وستواصل إسبانيا دعم عملها وستظل ملتزمة التزاماً راسخاً بهذه الخطة، وهي إحدى محاور استراتيجيتنا للدبلوماسية الإنسانية.

ونتفق أيضا مع الرأي القائل بأن على مجلس الأمن أن يكفل إدراج حماية الطفل في جميع الولايات ذات الصلة لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة، واقتران انسحابها بتعزيز الأفرقة القطرية فيما يتعلق بحماية الطفل.

في الختام، إن الأطفال لا يشعلون فتيل الحروب وينبغي ألا يكونوا أبدا ضحايا للنزاعات. ولن نكل أبداً من مطالبة جميع الأطراف باحترام القانون الدولي الإنساني في جميع الحالات وفي جميع السياقات. ويجب محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال كما يجب أن يحصل الضحايا على التعويضات والمساعدة اللازمة، بما في ذلك المساعدة البدنية والنفسية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، سنواصل دعم عمل المحكمة الجنائية الدولية وعمل الصندوق الاستئماني للضحايا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد باسمور (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر مقدمي الإحاطات على تقاريرهم. وإضافة إلى ذلك، نود أن نقر بأهمية هذه المناقشة السنوية وقيمتها بالنسبة لهذا الموضوع البالغ الأهمية.

ونؤيد البيان الذي أُدلي به باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

من المثير للقلق أن الأطفال، باعتبارهم أضعف أفراد المجتمع، يتحملون وطأة العنف والنزوح والخسارة في أوقات النزاع. ومن المؤسف أيضاً أن العنف ضد الأطفال في النزاعات المسلحة قد ازداد بشكل كبير، حيث زادت الانتهاكات الجسيمة بنسبة 21 في المائة، بما في ذلك زيادة بنسبة 35 في المائة في حالات القتل والتشويه. وعلاوة على ذلك، كانت هناك تقارير عن تجنيد أعداد كبيرة من الأطفال واختطاف الأطفال من قبل الجماعات المسلحة في مناطق النزاع. وقد حظيت هذه الجرائم البشعة المستمرة ضد الأطفال باهتمام محدود، وهي إدانة للمجتمع الدولي لفشله في حمايتهم.

إن المجتمع الدولي يتوفر على أطر واتفاقيات محددة تعترف بالحقوق الفريدة للأطفال وتدعم حمايتهم أثناء النزاعات المسلحة. ولذلك، لا تزال جنوب أفريقيا تشعر بقلق عميق لأنه على الرغم من تلك الأطر والاتفاقيات، لا يزال مرتكبو الجرائم يتجاهلون القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونرى أن أفضل مسار عمل لحماية الأطفال هو معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والسعي لتحقيق السلام ومنع حالات النزاع المسلح. ولكن إلى أن يتحقق هذا المثل

الأعلى، يجب أن نكون واقعيين في ضمان عدم تعرض أشد الفئات ضعفاً لعواقب النزاع المسلح. ويجب على الأطراف في أي منطقة من مناطق النزاع أن تتخذ كل التدابير لضمان حماية الأطفال ومعاملتهم وفقاً للقواعد والمعايير الدولية، كما هو مبين في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

كما نرفض بشدة أي أعمال تساهم في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة. وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بالقلق البالغ إزاء التأكيد الوارد في تقرير الأمين العام (S/2024/384) بأن جهات حكومية مسؤولة عن معظم عمليات قتل وتشويه الأطفال والهجمات على المدارس والمستشفيات ومنع وصول المساعدات الإنسانية، خاصة وأنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية الأطفال. ونناشد جميع أصحاب المصلحة في مناطق النزاع احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والالتزام بهما.

و نشعر بقلق بالغ إزاء تأثير الحرب الإسرائيلية على الفلسطينيين في غزة، وخاصة على الأطفال. فقد تحمّل الأطفال الفلسطينيون العبء الأكبر من جراء الهجمات المستهدفة غير المسبوقة وغير المتناسبة التي تنفذها قبل السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال. وتشكل الأفعال الإسرائيلية انتهاكًا فاضحًا للقانون الدولي، ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يستمر في تجاهلها. والأرقام الواردة في التقرير تجسد هذا الواقع غير المتناسب، كما تسلط الضوء على استهداف المرافق الإنسانية التي تعمل على مساعدة الأطفال وحمايتهم. ويجب أن تتوقف هذه الأعمال، وفقاً للأمر الصادر مؤخراً عن محكمة العدل الدولية في 24 مايو/ أيار، ويجب محاسبة جميع مرتكبي الأعمال الجسيمة ضد الأطفال على أفعالهم.

لقد دعت جنوب أفريقيا وستواصل الدعوة إلى إدراج أحكام حماية الطفل في عمليات السلام واتفاقيات السلام. والأهم من ذلك أننا نركز تركيزا كبيرا على المبادرات التي تركز على تسريح الأطفال الجنود، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي وإعادة التأهيل للأطفال المتضررين وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية. ويشدد التقرير على الزيادة الخطيرة في أعمال العنف ضد الأطفال وإساءة معاملتهم في النزاعات المسلحة، ويؤكد على ضرورة تضافر الجهود الدولية لحماية حقوق الأطفال وضمان سلامتهم ورفاههم. وقد أظهرت مشاركة الحكومات والجماعات المسلحة مع الأمم المتحدة بعض أوجه التقدم، ولكن من الضروري اتخاذ المزيد من الإجراءات الفعالة والامتثال للقانون الدولي للتخفيف من تلك الانتهاكات الجسيمة.

وستواصل جنوب أفريقيا الدعوة إلى وضع آليات دولية قوية والالتزام بتلك الآليات من خلال الحوارات والشراكات النشطة لمعالجة هذه المسألة بفعالية، وكذلك من خلال التعاون والشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. كما نشدد على وجوب أن تنهض الدول بمسؤوليتها عن حماية الأطفال داخل حدودها وفي المناطق المتأثرة بالنزاعات، وتستثمر في إعادة تأهيل وإعادة إدماج الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة. ويبقى من الضروري أن تسعى الدول جاهدة لمواصلة جهودها بغية ضمان المساءلة عن الانتهاكات المتعلقة بالجرائم الجسيمة ضد الأطفال، التي أن يمكن أن تكون بمثابة رادع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة في الوقت المناسب بشأن الأطفال والنزاع المسلح، ونشكر الأمين العام على تقريره السنوي (S/2024/384). ونشكر أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، ومقدمي الإحاطات الآخرين على إحاطاتهم .

عاماً بعد عام، وتقريراً بعد تقرير، وعدواناً بعد عدوان، تضع الأمم المتحدة وضع الأطفال الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ضمن المناطق التي تم التحقق فيها من أكبر عدد من الانتهاكات ضد الأطفال. لكن إسرائيل لم تدرج في القائمة، بل حظيت بالحماية من التدقيق والمساءلة. وعدم إدراج إسرائيل في القائمة طوال السنوات الماضية كان تخليا عن الأطفال الفلسطينيين حرمهم من

العدالة والحماية. واستخدمت إسرائيل ذلك رخصة لإلحاق المزيد من الأذى بهم. ومن المؤسف أن يتطلب الأمر حرب إبادة جماعية ضد شعبنا – وهي أزمة غير مسبوقة لأطفالنا – لتضاف إسرائيل أخيراً إلى قائمة العار هذا العام.

لقد أصبحت غزة مقبرة للأطفال. وقُتل ما يقرب من 16 000 طفل بعنف على يد إسرائيل. هناك 21 000 طفل لا يزالون في عداد المفقودين، يُفترض أنهم سحقوا ودفنوا تحت أنقاض منازلهم أو ملاجئهم أو في مقابر جماعية، أو اعتقلتهم إسرائيل ولا أثر لهم. وعدد الأطفال الذين قُتلوا في غزة خلال ثمانية أشهر أكثر يفوق عدد الأطفال الذين قُتلوا في جميع النزاعات المسلحة في العالم خلال السنوات الأربع الماضية. إن أطفال غزة الذين حطموا ذات يوم الأرقام القياسية العالمية لأكبر عدد من المراوغات بكرات السلة وأكبر عدد من الطائرات الورقية تحلق في وقت واحد، هم الآن إن كانوا أحياء، مشردون، مصابون، مصدومون، يتامى وبحاجة ماسة إلى الأمان تحت القصف الإسرائيلي المتواصل والهجمات الوحشية التي تستهدف مجتمعاتهم وعائلاتهم وحياتهم. كان من المفترض أن يكون أطفالنا على مشارف إنهاء عامهم الدراسي ويستعدون لبدء إجازتهم الصيفية للاستمتاع بشواطئ غزة المزدحمة، متنفسهم الوحيد خلال صيف غزة الحار. وكان من المفترض أن يلتحقوا بالمخيمات الصيفية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) الصيفية، ربما ليحاولوا تحطيم المزيد من الأرقام القياسية العالمية في الرياضة وتوجيه رسالة أخرى إلينا من الأمل والفرح. وبدلاً من ذلك تقوم إسرائيل بتدمير مدارسهم في الأونروا، التي كانت ذات يوم مكاناً آمناً لهم للتعلم واللعب لكنها الآن ليست حتى مكاناً آمناً يكفل لهم للمأوى واللجوء.

إن أطفالنا – فتياناً وفتيات، مسلمين ومسيحيين – يهربون مع عائلاتهم من منزل مزدحم إلى منزل مزدحم، ومن خيمة إلى خيمة، ومن مستشفى إلى مستشفى، مرضى وجائعين، متعبين وخائفين، مرعوبين ومصدومين. وعلى مدى ثمانية أشهر، انقلبت رأسا على عقب كل الأخلاق التي كنا نظن أنها موجودة في العالم. وقد انتشر على نطاق واسع في وسائط التواصل الاجتماعي صور ومقاطع فيديو لأطفال فلسطينيين وأهاليهم وهم يتوسلون طلباً للمساعدة والسلامة. لقد رأينا أطفالًا يتضورون جوعًا غير قادرين على البكاء من شدة ضعفهم. ورأينا أطفالاً مصابين بحروق في جميع أنحاء جلدهم الناعم أو بلا أطراف، يصارعون من أجل البقاء على قيد الحياة; وولدانا في الحاضنات يلهثون من أجل استنشاق الهواء; وأطفالا وُلدوا وقُتلوا خلال الحرب، لم تتح لهم الفرصة حتى للحصول على شهادة ميلاد; وأطفالا جرحى فقدوا جميع أفراد عائلاتهم. لقد رأينا أطفالاً تم تجريدهم من ملابسهم وتكبيل أيديهم وتعصيب أعينهم واحتجازهم لأيام وشهور. ورأينا الآباء والأمهات يتشبثون حتى اللحظة الأخيرة بجثث أطفالهم الصغار الصامتة، ويرفضون فراقهم. وأينا أمًا حائرة بين خيارين – الجلوس بجانب سرير طفلها الغارق في غيبوبة أو رعاية أطفالها الناجين في خيمتهم.

ماذا دهى العالم؟ أين إنسانية المجتمع الدولي؟ أين عزيمته ومسؤوليته الجماعية للضغط على إسرائيل لوقف الجنون الذي تطلقه على شعبنا ليل نهار؟ ما الذي تنتظره الدول الأعضاء من أجل فرض وقف فوري لإطلاق النار؟ يجب عليها أن تفرض وقفا لإطلاق النار الآن وتنقذ إنسانيتنا وإنسانيتها الآن، لأنها بالتأكيد في خطر. وينبغي للممثلين أن يفكروا في أطفالنا في غزة ووالديهم عندما يعودون جميعًا إلى منازلهم وأبنائهم. ويجب على الدول الأعضاء أن تنقذ أطفالنا من هذا الألم والخوف الذي لا يمكن فهمه. ويجب عليها أن توقف حرب إسرائيل والإبادة الجماعية التي ترتكبها بحق شعبنا الآن.

إضافة إسرائيل إلى قائمة العار هذا العام أغضبت إسرائيل لأن الاستمرار في الاسترضاء السياسي وازدواجية المعايير جعلها تعتقد أنها معفاة من الخضوع لسيادة القانون، وجعلها تصدق كذبة أن الجيش الإسرائيلي هو ما يسمى بالجيش الأكثر تحلياً بالأخلاق في العالم. إنها كذبة لا يمكن أن تضلل أحدًا بعد الآن. لا يوجد أي مبرر أخلاقي في استخدام الهجمات على المدنيين العزل، بمن فيهم الأطفال، كسلاح حرب، أو كورقة ضغط سياسية أثناء التفاوض، أو باعتباره عاملا حافزا للتشبث بالحكم. إن استهداف قوافل المعونات والعاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية مناف لكل القيم الأخلاقية. ولا يوجد

أي مسوغ أخلاقي في عرقلة المساعدات الإنسانية والتعسف في تأخيرها، أو استخدامها كورقة مساومة أو تقديمها على أنها تفضل بالسماح بمرور عدد محدود من شاحنات المساعدات تصل إلى سكان يتضورون جوعاً، نصفهم من الأطفال. هذه ليست أفعالاً منفردة نفذها جنود إسرائيليون يعانون من اضطرابات نفسية. تلك سياسات متفشية وممارسات ممنهجة تهدف إلى ترهيب الشعب الفلسطيني وإرهابه وإخضاعه، وهو شعب لم يتوقف يومًا عن التطلع إلى الحرية والكرامة رغم تلك الوحشية المطلقة. لا يوجد أي أساس أخلاقي في الاحتلال – ولا يوجد أي أساس أخلاقي في نظام الفصل العنصري أيضا.

إن إضافة إسرائيل إلى قائمة العار هي الخطوة الصحيحة في الاتجاه الصحيح نحو إدراك معاناة أطفالنا والصدمة التي سببتها لمجتمعنا قاطبة. إنها خطوة رئيسية نحو المساءلة، وسنعمل مع الأمم المتحدة والأطراف المعنية لضمان اعتماد خطة عمل للأمم المتحدة لإنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال الفلسطينيين وعدم رفع إسرائيل من القائمة إلى أن تتوقف بشكل كامل عن ارتكاب جميع الانتهاكات ضد أطفالنا وتمتثل بشكل كامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

وأخيراً، يُحرم أطفالنا جيلًا بعد جيل من حقهم في الحياة والحرية والطفولة. إن الأطفال الفلسطينيين يستحقون أن يحترم أعضاء المجلس قسم الميثاق، وأن يخلصوا الأجيال الفلسطينية المتتالية من ويلات الاحتلال الإسرائيلي، وأن يمنحوا أطفال فلسطين وإسرائيل فرصة العيش بطمأنينة وسكينة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد كريديلكا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): لقد كان عام 2023 عاما مروعا بالنسبة للأطفال في النزاعات المسلحة. يتحدث الأمين العام عن مستويات قصوى من العنف ضد الأطفال. لم يتجلَّ هذا العنف البالغ في أي مكان آخر بمثل ما برز في النزاع الراهن بين إسرائيل وحماس. وترحب بلجيكا بقرار الأمين العام بإدراج حركتي حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين على قائمة الجرائم الشنيعة التي ارتكبت خلال الهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/ أكتوبر، بما في ذلك عمليات الاختطاف وأعمال العنف الجنسي. وتنضم بلجيكا إلى الأمين العام في الدعوة إلى الإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن، بمن فيهم الأطفال.

كما يساورنا قلق بالغ إزاء ما وصفه الأمين العام بأنه عدد غير مسبوق من الأطفال الذين قتلتهم لقوات المسلحة وقوات الأمن الإسرائيلية وشوهتهم في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والهجمات على مئات المدارس والمستشفيات في غزة. ويساور بلجيكا قلق بالغ إزاء الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير (S/2024/384) بشأن ما تمارسه إسرائيل من احتجاز إداري وتعسفي للأطفال وسوء المعاملة التي يتعرضون لها أثناء احتجازهم. إننا نكرر النداء العاجل الذي أطلقه الأمين العام إلى جميع الأطراف لوضع حد فوري للانتهاكات الجسيمة التي ترتكب بحق أطفال فلسطين وإسرائيل ومنع هذه الانتهاكات. وفي ذلك السياق، نرحب بالعرض الذي قدمته الحكومة الإسرائيلية مؤخراً للمشاركة في وضع خطة عمل مع الأمم المتحدة.

(تكلم بالإنكليزية)

لم تكن غزة بأي حال من الأحوال المكان الوحيد الذي شهد أعمال عنف لا تحتمل بحق الأطفال في العام الماضي. في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يستمر تسجيل أعداد مدمرة ومرتفعة من الانتهاكات بحق الأطفال عاماً بعد عام، بما في ذلك أشكال متنوعة من العنف الجنسي وتجنيد الأطفال الجنود. وترتكب هذه الانتهاكات جماعات مسلحة غير تابعة للدولة وجهات فاعلة تابعة للدولة، بما في ذلك قوات مسلحة أجنبية. إن التزام الحكومة الكونغولية بالتعاون مع الأمم المتحدة أمر مشجع. ولكن في ضوء الانسحاب التدريجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا نحث السلطات الكونغولية على بذل المزيد من الجهود للمساعدة في إنهاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ومنع وقوعها، ونشجع الأمم المتحدة على الحفاظ على توفير القدرة اللازمة لحماية الطفل في في جمهورية الكونغو الديمقراطية. يتعين علينا التخفيف من تأثير المرحلة الانتقالية

لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على حماية الطفل، وستقوم بلجيكا بدورها في هذا الصدد.

وترحب بلجيكا بالتوقيع على خطة عمل بين الجيش الوطني السوري المعارض والأمم المتحدة لإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في سورية ومنع ارتكابها. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء العنف غير المقبول والخطير المستمر ضد الأطفال السوريين. كما تشاطر بلجيكا الأمين العام قلقه العميق إزاء استمرار قتل الأطفال وتشويههم والهجمات على المدارس والمستشفيات في أوكرانيا. ونرحب بتجديد إدراج القوات المسلحة الروسية والجماعات المسلحة التابعة لها في القائمة. وأخيراً، يساور بلجيكا قلق بالغ إزاء الزيادة المروعة في الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال في السودان. ونرحب بإدراج القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والجماعات المسلحة الأخرى على قائمة الإرهاب، ونحث جميع الأطراف في السودان على الامتثال لالتزاماتها.

إن بلجيكا من الداعمين الأقوياء لولاية الأطفال والنزاعات المسلحة ولمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة غامبا دي بوتغيتر. لقد جددنا مساهماتنا المالية في آلية الرصد والإبلاغ التي تنسقها اليونيسف. كما قررت بلجيكا مرة أخرى تمويل مبدتئ ناشئ وفي مكتب السيدة جامبا دي بوتجيتر للسنوات الثلاث القادمة. في وقت سابق من هذا الأسبوع، خلال مجلس الشؤون الخارجية الأخير للرئاسة البلجيكية للاتحاد الأوروبي، اعتمدت استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن مراجعة المبادئ التوجيهية الأوروبية بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة. كانت تلك المراجعة إحدى الأولويات الرئيسية لرئاستنا للاتحاد الأوروبي. وتبين التزامنا بحماية وتعزيز حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة، وهو التزام سنواصل التمسك به.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى بعد ظهر الغد.

عُلقت الجلسة الساعة 18/05.